الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة واقتصاد المؤسسة

عنـــوان المذكـــــرة

تطور حجم المؤسسة ومسؤوليتها البيئية

إعداد الطالب:

* حشلاف فتيحة

تحت إشراف الأستاذ:

*بوزيان العجال

لجنة المناقشة:

أ/	رئيسا
أ/ بوزيان العجال	مؤطرا
أ/	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

الفصل الأول:

المؤسسة ومسؤولياتها البيئية

الفصل الثاني:

الإدارة البيئية وأثارها على المؤسسة

الفصل الثالث:

واقع المسؤولية البيئية في

المؤسسات الجزائرية

المقدمة العامة

الخـاتـمة العـامـة

قائمة المراجع

الخاتمة العامة:

مع تزايد نشاط وحجم المؤسسات، وفي ظل بيئة تحكمها شدة المنافسة واضطرابات اقتصادية من أزمات عالمية، أصبح لزاما على هذه المؤسسات التوجه نحو الاهتمام والالتزام بالمسؤولية البيئية، نظرا لما تجنيه هذه المؤسسات من مكاسب اقتصادية واجتماعية وكذلك ثقافية، فالمكسب الاقتصادي الذي تحققه هذه المؤسسات يكون من خلال زيادة الأرباح والمداخيل وتحسين سمعتها من خلال كسب رضا وولاء العمال وأفراد المجتمع وهو ما يعرف بالربح أو المكسب الاجتماعي، ففي السابق كان جل اهتمام المؤسسات منصب على تحقيق الأرباح من خلال تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات من سلع وخدمات ثم تقديمها للبيع دون مراعاة للجوانب البيئية التي تستفيد منها المؤسسة في عمليتها الإنتاجية، إلا أنه أثبتت التجارب فشل وضعف هذه السياسة، لأن قدرة المؤسسة على مواجهة الأزمات ومجارات شدة المنافسة لن يكون إلا بخلق بيئة عمل مناسبة للعاملين مع المساهمة في معالجة وحل القضايا البيئية التي تؤرق أفراد المجتمع .أما المكسب الثقافي فيتحقق من خلال التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، فهذه الأخيرة هي قبل كل شيء ثقافة تسعى من خلالها المؤسسة إلى تجسيد أهدافها.

ومن خلال ما سبق نقوم بمناقشة الفرضيات مع توضيح نتائج كل فرضية:

بالنسبة للفرضية الأولى: (المسؤولية البيئية هي التزام المؤسسات بإدماج البعد البيئي، وتعتبر مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة) ، تعتبر هذه الفرضية صحيحة ويتم تثبيتها إذ توحي وتدل مؤشرات ومبادئ المسؤولية البيئية على نجاح والتطور واستمرارية المؤسسات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية:

1- إن تبني ودمج عنصر البيئي في المؤسسة هو استثمار اقتصادي تجني من خلاله المؤسسة أرباح طائلة وفي شتى المجالات؛

2- إن التزام المؤسسة بهذه المبادئ لا يعد تكلفة تقع على عاتق المؤسسات؛

3- المسؤولية البيئية لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة، كما أن أدوات السياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة؛

4- أصبحت الأبعاد البيئية مفروضة على المؤسسات وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها، لذا توجب على المؤسسات تغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية وأصبحت هذه الأخير أداة اتصال وتسويق في المؤسسة؛

5- إن التقيد والاهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية لا يتنافى مع أهداف وأفاق المؤسسات؛

6- رغم تنوع وتعدد الآراء حول مفهوم المسؤولية البيئية من تصنيفها بأنها التزام على عاتق المؤسسات إلى تصنيفها كذلك بأنها استجابة طوعية إلا أنها لا تخرج على كونها أعمال خيرية هادفة للبيئية وللمجتمع؛

وبالنسبة للفرضية الثانية: (إن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة)، تعتبر هذه الفرضية صحيحة فالمؤسسات صغيرة الحجم تجد عوائق اكبر في تبني المسؤولية نظرا لإمكانياتها المادية القليلة مقارنة بالمؤسسات الكبرى، وتتفرع عن هذه الفرضية النتائج التالية:

7- إن بلوغ أهداف المسؤولية البيئية لا يمكن إدراكها إلا بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8- إن الالتزا م بالمسؤولية البيئة لا يقتصر على المؤسسات الكبرى فقط بل هي التزام مشترك لكل المؤسسات مهما كان حجمها ونشاطها وكانت ظروفها.

بالنسبة للفرضية الثالثة: (إن المؤسسات الجزائرية تهتم بالأمور البيئية وتلتزم بمسؤولياتها البيئة).

عند دراستنا تبين أن معظم المؤسسات الجزائرية لا تطبق ولا تلتزم بأبعاد المسؤولية البيئية، ماعدا بعض المؤسسات الكبرى وخاصة في مجال استخراج وتكرير النفط، وعليه يتم رفض هذه الفرضية.

9- إن المؤسسات الجزائرية تملك مقومات وإمكانيات الالتزام بالمسؤولية البيئية؛

10- غياب ثقافة والوعي من أسباب تخلف المؤسسة عن التوجه نحو الاهتمام بالجانب البيئي؛

11- غياب التنظيم والتخطيط الجيد لجهود وأعمال المؤسسات حول ترسيخ وتطبيق أبعاد المسؤولية البيئية؛

12- عدم وجود ثقافة راسخة للمؤسسات حول أبعاد ومبادئ المسؤولية البيئية.

الاقتراحات:

1- القيام بوضع مبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية ضمن الأهداف التي تسعى لها المؤسسة لتطبيقها كسعيها للربح والبقاء في السوق؛

2- الإعداد والتنظيم الجيد من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال اعتماد المؤسسة على مسيرين أكفاء وذوي أخلاق حسنة؛

3- إعداد المؤسسة لتقارير دورية وسنوية من أجل معرفة وضعها تجاه الجانب البيئي؛

4- الاهتمام بعنصر المحاسبة البيئية ومعاقبة كل من يخل بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية من طرف المؤسسة؛

5- إصدار الدولة لقوانين وتشريعات تهدف لحماية البيئة والمجتمع عن طريق تطبيق المؤسسات لأبعاد البيئية؛

6- القيام بنداوات واجتماعات من أجل التحسيس بخطورة إخلال المؤسسات بالجانب البيئي والاجتماعي؛

7- الاستفادة من خبرات المؤسسات الكبرى في مجال تفعيل المسؤولية البيئة؛

8- الاتجاه نحو تبني سياسات بيئية أكثر فعالية وكفاءة في المحافظة على البيئة من خلال دعم الإطار المؤسساتي والتشريعي إضافة إلى إدخال تدريجي للأدوات الاقتصادية.

3-أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة تبين لنا وجود مفاهيم مهمة في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية حيث تتيح المجال للغير في البحث والتوسع فيها وهي كالتالي:

- دراسة عنصر التنافسية في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- ربط عنصر المسؤولية البيئية والاجتماعية بالجودة الشاملة؛
- ربط كذلك عنصر المسؤولية البيئية والاجتماعية بالإستراتجية الشاملة؛
- مدى تطبيق المحاسبة الاجتماعية والبيئة في المؤسسات الجزائرية.

تمهيد:

إن اهتمام المؤسسات بالجوانب البيئية يتعدى مسؤولياتها الاقتصادية لتشمل بيئتها التي تعيش فيها كما انه والى جانب التقارير المالية التقليدية التي تعكس النتائج الاقتصادية للمؤسسة أصبح هناك تقرير حول المسؤولية البيئة تعده المؤسسات والذي يعكس النشاطات والمساهمات التي قامت بها في سبيل خدمة المجتمع وحماية البيئة ومن شأن هذا الاهتمام أن يجعل المؤسسة ترتقي لتصبح "مؤسسة مواطنة Enterprise Citoyenne" تهتم بتطوير وتنمية المجتمع مصدر مدخلاتها ومخرجاتها.

وسنحاول أن نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين إلى يلي:

المبحث الأول: مدخل لماهية البيئة في المؤسسة.

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة.

المبحث الأول: مدخل لماهية البيئة في المؤسسة

يعتبر الجانب البيئي من بين الجوانب المهمة في تطور واستمرار المؤسسات من خلال إلزامها بمسؤولياتها البيئية التي توفر للمؤسسة فرص للنمو الاقتصادي بزيادة أرباحها مع اكتساب رضا كل أفراد المجتمع.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة

1- تعريف المؤسسة:

يؤكد الباحثين ومعظم الخبراء والدارسين في هذا المجال بأن مفهوم المؤسسة لا يقف على تعريف واحد وذلك لكثرة الأسباب التي أنشئت من أجلها وعدم التأكد من النتائج فنجد من بين التعاريف مايلي:

- المؤسسة هي عبارة عن " شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال لمدة غير معينة لعمال ذي صفة إنسانية أو عملية أو اقتصادية دون قصد إلى ربح مادي وهنا عدة أنواع من المؤسسات فمنها المؤسسة العامة والمؤسسة التي تهدف إلى ربح"[1] .

- وتعرف أيضا على أنها " هي مجموعة من الوسائل البشرية والمادية والمالية خصصت لأداء اقتصادي معين".

وعرفت على أنها " كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين،هدف دمج كل عوامل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه وتبعا لحجم و نوع نشاطها"[2].

ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة عبارة عن مجموعة من الوسائل البشرية، المادية والمالية وجدت لتحقيق أهدافها.

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دارا لمحمدية العامة ، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998 ، ص10.

[2] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993، ص20.

2- خصائص المؤسسة

تتلخص مختلف خصائص المؤسسة فيما يلي[1] :

أ- المؤسسة وحدة اقتصادية: هي تلك الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق وذلك انطلاقا من عوامل الإنتاج العمل، رأس المال، التكنولوجيا والأرض .

ب- المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل: إن المؤسسة تحقق قيمة مضافة التي تساوي (قيمة المخرجات – قيمة المدخلات) أي قيمة المخرجات تمثل في مجموعة المبيعات.

ج- المؤسسة خلية اجتماعية: إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال، وذلك من أجل خلق ثروة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى، ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال ثبات العمال، مستوى الأجور، الترقية، التكوين وغيرها

د- المؤسسة مركز للقرارات: تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، وتتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية، بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وعموما القرارات مبنية على الاستقلالية.

3- أنواع المؤسسات:

يمكن تصنيف أنواع المؤسسات إلى ما يلي[2]:

أ- تقسيم المؤسسة من حيث طبيعة النشاط:

- مؤسسة صناعية Société industrielles : وهي التي تقوم بنشاط صناعي أي أنها تقوم بتحويل المواد الأولية إلى سلع نهائية، أو أن تدخل في صناعة سلع أخرى.

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 25.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 23.

– **مؤسسة تجارية** Société commerciales : وهي التي تقوم بعملية الشراء والبيع دون إدخال أي تحويل على السلعة.

– **مؤسسات تقديم خدمات** Société de services: وهي التي تقوم بتأدية خدمات كشركات النقل.

– **مؤسسات فلاحية** Société de l'agriculture: وهي التي تنشط في الميدان الفلاحي.

ب– تقسيم المؤسسة من حيث الطبيعة القانونية:

– **المؤسسات العمومية** société publique : وهي المؤسسات التي يؤول رأسمالها الكامل والتام إلى الدولة، والسلطات العمومية هي التي تشرف على تسييرها.

– **المؤسسات النصف عمومية أو المختلطة** société mixtes : والتي تبقى فيها مساهمة السلطات العمومية جزئية، وينتج عن ذلك أن مراقبة التسيير محدودة في حد ذاتها.

– **المؤسسات الخاصة** Société privée : وهي المنشآت التي يملكها الأفراد ولا تساهم الدولة بحصة في رأسمالها.

ج– تقسيم المؤسسة حسب الحجم:

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها، فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الأموال....الخ.

4- أهداف المؤسسة:

يسعى منشئو المؤسسات إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف المؤسسة ونستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية[1]:

أ- الأهداف الاقتصادية

يمكن تلخيص عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

- **تحقيق الربح** :إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي، لذا يعتبر الربح من بين المعايير الأساسية لصحة المؤسسة.

- **تحقيق متطلبات المجتمع- عقلنة الإنتاج** :يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لوسائل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط أو البرامج وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى.

ب- الأهداف الاجتماعية:

من بين الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي:

- **ضمان مستوى مقبول من الأجور** :يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل في نشاطها حيث يتقاضون أجورًا مقابل عملهم ، ويعتبر هذا المقابل حقًا مضمونًا قانونًا وشرعًا وعرفًا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 11.

– **تحسين مستوى معيشة العمال** :إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم والتي تغير أذواقهم وتحسنها، الذي يكون بتحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر للعمال من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

– **إقامة أنماط استهلاكية معينة** :تقوم المؤسسات عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وذلك بتقديم منتوجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية وهذا ما جعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون غير صالحة أحيانًا، إلا أنه غالبًا ما تكون في صالح المؤسسة.

ج– الأهداف الثقافية والرياضية:

في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال من الجانب الترفيهي والتكويني أيضًا:

– **توفير وسائل ترفيهية وثقافية** :تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من الوسائل الترفيهية والثقافية التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح ومكتبات ورحلات نظرًا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري والرضا بتحسين مستواه وبالتالي بتحسين نوعية عمله ودرجة أدائه داخل المؤسسة.

– **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى** :مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبًا كفئ وهذا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالها عقلانيًا، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانًا مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع.

– **تحقيق أوقات الرياضة** :تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة

بعد التوصل إلى مفهوم محدد للبيئة أمر بالغ الأهمية، لكن تعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح حالت دون تحقيق ذلك، فالباحث في كل فرع من هذه العلوم يعرف البيئة وفقا لرؤيته الصادرة عن زاوية تخصصه، فيذهب البعض إلى تعريف البيئة بأنها تعني كل شيء وهذا ما يعكس لنا ما يكتنف المصطلح من غموض وعدم تحديد .

يمكن تصنيف المفاهيم المتعلقة بالبيئة إلى قسمين الأول يختص بالمفهوم الايكولوجي للبيئة الذي يركز على الطبيعة التي تحيط بالإنسان، فعلم الايكولوجيا (التنبؤ Ecology) احد فروع علم الأحياء ويبحث في النظر البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها، أي يهتم بعلاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط والوسط الذي تعيش فيه، أما القسم الثاني فهو المفهوم الواسع للبيئة فعلم البيئة يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويدعى بالمحيط الحيوي والذي يتضمن العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقاتها وبقاءها ،فعلم البيئة يتضمن علم الايكولوجيا ادن فهو أشمل وأعم .

على هذا الأساس يمكن تعريف البيئة على النحو التالي:

1- تعريف البيئة

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم 1972 البيئة بأنها " رصيد الوارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما الإشباع حاجات الإنسان وطلعاته "[1].

وتعرف البيئة أيضا على بأنها " المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به "[2].

[1] فتحي درار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص 14.

[2] محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص 10.

وهناك من يعرفها في هذا الصدد بأنها " مخزون أو مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان محدد وزمان معين، والمستخدمة لإشباع حاجات الإنسان "[1].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن لمفهوم البيئة يتكون من عنصرين[2]:

أ- العنصر الطبيعي (البيئة الطبيعية) وتشمل عناصر الطبيعة التي لم يتدخل الإنسان في وجودها.

ب- العنصر بشري (البيئة البشرية) وتعني الإنسان وآثاره على بيئته الطبيعية.

وتم تقسيم البيئة إلى أربعة مجموعات:

- **البيئة الطبيعية:** تشمل الأرض وموارد طبيعية، الظروف المناخية، النبات والحيوان.

- **البيئة الاجتماعية:** تشمل تركيبة و توزيع السكان و مختلف الخدمات المتداولة في المجتمع : ثقافية ، سياسية ، صحية، تجارية و غيرها .

- **البيئة الجمالية:** تشمل المنتزهات ، المناطق الترفيهية، والمساحات الخضراء .

- **البيئة الاقتصادية:** تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناتجة عن عناصر الإنتاج (رأس المال، التكنولوجيا، العمالة والأرض) .

2- النظام البيئي:

يقصد بالنظام مجموعة من الأجزاء الفرعية تتعامل فيما بينها لخدمة هدف مشترك، أما النظام البيئي فيتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق متوازن في ديناميكية ذاتية لتستمر في أداء وظائفها الحيوية .

[1] محمد صلاح الشيخ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 16.
[2] مرجع سابق، ص 18.

يتكون النظام البيئي من أربعة عناصر أساسية :

أ– العناصر الطبيعية غير الحية: ويطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية، وتشمل الماء، الهواء، حرارة الشمس، التربة، الصخور والمعادن المختلفة .

ب– العناصر الحية المنتجة: تسمى المنتجة لأنها تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى وتتمثل في النباتات .

ج– العناصر المستهلكة: تشمل بالدرجة الأولى الإنسان لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة إضافة إلى الحيوانات العشبية واللاحمة .

د– العناصر المحللة: تساعد عناصر التحلل على إعادة جزء من المادة إلى التربة لتستفيد منها العناصر الحية المنتجة، وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا .

تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض وفق نظام دقيق، حيث يعتمد كل عنصر على عناصر أخرى في علاقة تكاملية بما يضمن حفظ توازن النظام.

3– التوازن البيئي:

إن البيئة في توازن طبيعي يحدث تلقائيا بفعل أنظمتها التي تتغير ولكن في اتجاه التوازن، ويقصد بالتوازن البيئي المحافظة على المكونات البيئة بإعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين، ولتوازن البيئة ستة مظاهر تعمل على استمرار التوازن واستعادته إذا تعرضت لخلل غير جسيم وهي البقاء، التجدد، الاستقرار، النقاء، النمو والتعايش[1].

[1] محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص 38.

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.

تعد البيئة مورد طبيعي يزود المجتمع بعدة خدمات أساسية التي تدعم الحياة البشرية، فتمده بالموارد الخام والطاقة اللازمة لتحويله إلى سلع استهلاكية (من خلال عملية الإنتاج) ثم تستقبل هذه المواد والطاقة في شكل مخلفات ناجمة عن عملية الإنتاج والاستهلاك، ويشترط لاستمرار البيئية لهذه الخدمات الأساسية ألا يزداد حجم المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية عن القدرة الاستيعابية للبيئة.

فدراسة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة عبر الزمن وما نجم عنها من مشكلات بيئية أدى إلى اختيار مناهج من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية متلائمة مع الحفاظ على البيئة.

وتطورت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة عبر أربعة مراحل زمنية والمتمثلة كما يلي[1]:

1- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي باستغلال اكبر قدر ممكن من الموارد البيئية

امتدت هذه المرحلة من بداية الفكر الاقتصادي حتى الستينات من القرن الماضي، واتسمت النظرة إلى البيئة خلال تلك الفترة على أنها مصدر لا ينتهي من الموارد الطبيعية اللازمة لخدمة الإنسان، وإنها وعاء غير محدود لتلقي المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية المترتبة عن النشاط البشري،وارتبطت هذه النظرة إلى البيئة بعدم ظهور مشكلة ندرة هذه الموارد لذا لم يتعامل معها الاقتصاد.

2- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة

امتدت هذه المرحلة من أوائل الستينات حتى أوال السبعينات، فبعد تفاقم المشكلة البيئية في الدول الصناعية أصبح من الضروري الاختيار بين البيئة والنمو الاقتصادي، لذا برزت العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار الأنشطة الاقتصادية مع تزايد تأثيراتها السلبية على البيئة، وبما أن النمو الاقتصادي الهدف الأكبر

[1] المرسي سيد حجازي، تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، دراسة تحليلية،مجلة الملك سعود، المجلد الثامن، العدد 16، الرياض، 1996، ص 277.

للمجتمعات اتجه التفكير نحو التحكم في الخسائر البيئية مع استمرار النشاط الاقتصادي كما كان عليه في المرحلة السابقة.

3- مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئية

في هذه المرحلة بدا يظهر الاهتمام بالتوازن البيئي وبعلاقة الاقتصاد بالبيئة، حيث استمرت هذه المرحلة من أوائل السبعينات حتى السنوات الأخيرة من الثمانينات وبالتحديد منذ صدور تقرير نادي روما سنة 1972 حتى صدور تقرير لجنة بروتلاند 1987.

تميزت هذه المرحلة بظهور اختلال في التوازن البيئي نتيجة تفاقم المشكلات البيئية واستنزاف الموارد الاقتصادية في الدول الفقيرة، لذا تطلب تغيير في نمط التعامل مع البيئة وظهرت فكرة الإدارة البيئية وتتمثل في إدخال كل أنواع رأسمال (المادي، البشري، الاجتماعي والطبيعي) في الحسابات الوطنية، وعند تخطيط الاستثمار بحث يمكن توفير المتطلبات البشرية من السلع والخدمات على أساس مقدرة البيئة على تلبية هذه المتطلبات وفق أسس متواصلة ودائمة.

4- مرحلة التنمية الاقتصادية البيئية

بدأت هذه المرحلة من نهاية الثمانينات من القرن الماضي ولا تزال تلقى اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في الوقت الحالي، ومضمون هذه المرحلة انه لا بد من وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وان هناك قيد جديد على النمو الاقتصادي وهو حجم رأسمال الطبيعي (إضافة إلى حجم رأسمال العيني والتكنولوجيا).

المطلب الرابع: إجراءات حماية البيئة في المؤسسة

1- الإجراءات القانونية:

وتشمل التشريعات الاجتماعية والبيئية والتي تتعلق بالأنشطة الاجتماعية ، ومن شأن هذا يؤدي إلى زيادة في الإفصاح الاجتماعي للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والالتزام بهذه التشريعات بغية المحافظة على المحيط والمواطن.

2- الإجراءات التنظيمية:

أ- التقنية: ويقصد بها أسلوب تنظيمي في استخدام وسائل فنية تختارها السلطات المركزية أو المحلية للتحكم في النشاط البيئي، وتفرضه السلطة على المؤسسات.

ب- التحسينية :ويقصد به قيام السلطات بتحديد الأهداف العليا لكل مؤسسة عليها أن تطبق برامج بيئية لخفض تأثيراتها السلبية نذكر منها:

- ترشيد استهلاك الطاقة وحسن استغلال الموارد الأولية.
- التخلص من مختلف المخلفات بطريقة منظمة والتعاون مع جمعيات حماية البيئة.
- قيام ببحوث ودراسات في الميادين الحديثة للتقليل من الآثار البيئية للمنشآت الصناعية[1].

3- الإجراءات الاقتصادية:

أ- الجباية البيئية:

[1] James Aldrich , "pollution prévention, Financial impacts on business and industrie , mcgraw " . Hill, usa, 1996, p, 20.

يرتبط ظهور الجباية البيئية بظهور نظرية الآثار الخارجية التي وردت لأول مرة في1920، ويتم دراسة الجباية البيئية من خلال [1]:

– الرسوم البيئية Environnemental Charges: والتي تعرف بأنها حقوق نقدية تقطع من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئية، حيث تقصد باستخدام البيئة كل نشاط يغير المحيط.

ومن بين أنواع الرسوم البيئية ما يلي:

- ✓ **رسوم الانبعاث Emission Charges**: وهي الرسوم المفروضة على إطلاق الملوثات في الهواء أو الماء أو التربة وعلى أساس كمية وفرع التلوث.
- ✓ **رسم المنتج Product Charges**: وهي الرسوم على السلع المضرة للبيئة عند استخدامها في عمليات الإنتاج، أو عند استهلاكها أو التخلص منها.

ب– حقوق التلوث:

وتسمى أيضا الرخص القابلة للتداول في السوق وتعني الحدود العليا لمستويات الانبعاث التي تحددها من قبل الجهات الرسمية، ويمكن المتاجرة بها ضمن حدود وقوانين معينة.

ج– الإعانات:

وحيث تهدف هذه الإعانات إلى:

– المساعدة في إدخال التجهيزات التي تساعد بشكل مباشر على تقليل انبعاث التلوث وخصوصا في الحالات التي يصعب على المنتجين تحمل تكاليفها مثل هذه الأجهزة.

– دعم الأبحاث العلمية في مجال تقليل التلوث في المصانع.

– دعم التقنية النظيفة التي لا تؤثر على البيئة وذلك للوصول إلى إنتاج أنظف.

[1] نصيرة قريش، جميلة مديوني: الإجراءات الاقتصادية القانونية لحماية البيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي مدية، قسم علوم التسيير، 6-7 جوان 2006، ص 67.

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة

تتجه الكثير من المؤسسات في وقتنا الحالي نحو الاهتمام بالبيئة من خلال إدراجها في خططها وإستراتجيتها وكذلك أهدافها، وهذا الاهتمام لم يأتي من فراغ، بل جاء من مجموعة من الضغوطات ذات الطابع المحلي والدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاء من خلال زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات من أجل البقاء في السوق.

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية البيئية

1- تعريف المسؤولية البيئية:

يمكن تعريف المسؤولية البيئية على أنها" عملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج كالتخفيض عملية تلف المنتجات والإنبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة"[1]

وعرفت أيضا على أنها " إعادة التوازن في علاقة الأعمال بالبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال،وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها أو يفسدها أو يلوثها إن يتحملها" .

ويكون اعتبار تلويث البيئة عمل غير أخلاقي في الحالات التالية[2]:

- أن يكون لدى المؤسسات القدرة على تجنب التلوث ولم تقم بذلك.
- أن يكون لدى هذه المؤسسات إمكانية محتملة لتجنب التلوث ولم تقم بذلك.
- أن يكون بإمكان شركات الأعمال فرصة لتجنب التلوث أو خفضه ولا تقوم بذلك لأن التلويث حسبها ضمن الحدود المسموح قانونا.
- أن لا تقوم المؤسسات بالتلويث في بلدان أو أقاليم لوجود لوائح وتشريعات بيئية تمنع ذلك، في حين تقوم

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، ملتقى دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012، ص 17.

[2] نجم عبود نجم ، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع، 2012 ،ص19

بالتلويث في أقاليم أخرى لعدم مثل هذه اللوائح كما هو موجود في البلدان النامية.

-أن لا تبادر المؤسسة في تحسين أدائها البيئي رغم استطاعتها القيام بذلك وذلك خوفا من تتأثر أرباحها الآنية سلبا بذلك.

2- عناصر المسؤولية البيئية

تتمثل عناصر المسؤولية البيئية في ثلاث ركائز أساسية هي كالتالي:

أ- التعهدات البيئية :

تكون المؤسسة مسؤولية بيئيا إذا حققت الشروط التالية:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى حماية البيئة.
- وضع مبدأ حماية البيئة من أولوياتها.
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي.
- تشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم المبادئ البيئية.

ب- إدارة الموارد والطاقة

تكون إدارة الموارد ضمن النقاط التالية:

- استغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة.
- مراجعة وتقييم للأداء من أجل الاستمرارية في النمو.
- إنتاج واستعمال الأمثل للموارد المتجددة.

ج- مراعاة أصحاب المصالح :

مراعاة أصحاب المصالح تكون من خلال النقاط التالية:

-تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية؛

-قبول المحاسبة من طرف أصحاب المصالح حول الآثار البيئية الناتجة عن عمل المؤسسة.

3- المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة:

إن مفهوم المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة مفهومين متقاربين، فالأول يعني دمج الاهتمامات البيئية في نشاطات التجارية والصناعية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يشير علماء البيئة إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج أن يكون مستداما

ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة بعدين وهما:التنمية التي هي بمثابة عملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هو إدراك أن عملية النمو لا تكفي في ذاتها في لحسين مستوى معيشة الأفراد بالقدر الذي يتسم بالمساواة ، ولكن تزايد الاهتمام الحقيق بالتنمية المستدامة في بداية السبعينات من خلال الدراسات التي تناولت قضية سوء استغلال الإنسان للبيئة والتي ركزت على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية، فكثيرا مت يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع أساليب الإدارة البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذل ك فحسب بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البيئية في المؤسسة

[1] حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 67.

إن الإستراتيجية المستدامة تعني اخذ المدير الاستراتيجي البيئة بعين الاعتبار في منحى قراراته، قصد إيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأجل والمنسجم مع حماية النظام البيئي، وتصمم هذه الاستراتيجيات بهدف تقديم عدة فوائد كتخفيض التكاليف، تغيير السوق أو تنويعه وذلك بواسطة المسؤولية البيئية.

1- مفهوم الإستراتيجية البيئية:

هي استراتيجيات تصمم لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي طويل الأجل والمنسجم مع حماية النظام البيئي وهدفها ليس تحقيق الربح وحسب وإنما العمل لتجنب الضرر والأذى الممكن وقعه في النظام البيئي [1].

2- أنواع الاستراتيجيات البيئية:

وتدعى باستراتيجيات قابلية للاستدامة، وقد حددت بنوعين[2] :

أ- استراتيجيات مقادة بالسوق: حيث تتمتع المؤسسة بفوائد تنافسية ناجمة عن الاختلافات البيئية عن منافسيها، وذلك عن طريق إحدى الفرص:

- إعادة تصميم السلع بحيث تكون حساسة بيئيا، أو تطوير سلع جديدة حساسة بيئيا.
- الدخول إلى أسواق جديدة حساسة بيئيا.
- إعادة تصميم غلاف السلعة حتى يكون صديقا للبيئة.
- التكامل بين الجهود البيئية ونشاطات الإعلان والترويج.

ب- استراتيجيات مقادة بالعمليات:

وتطبق هذه الأخيرة من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الإنتاجية للمؤسسة الناتجة عن توفير الطاقة وحفظ وقاية الموارد، وتخفيض التلوث والنفايات، وتشمل على:

- تحسين الرقابة على التلوث وتنظيم وترتيب الإهدار والنفايات، بالإضافة إلى نظم معالجة المياه.

[1] رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق،2001 ، ص 73.
[2] نفس المرجع، ص ص 73-74.

- استعمال الموارد التي يعاد إنتاجها من مصادر داخلية وخارجية (إعادة التدوير).

- إعادة تصميم عملية الإنتاج حتى تكون اقل تلوثا، وأكثر كفاءة في استعمال الموارد والطاقة.

- استعمال مصادر الطاقة القابلة للتجديد في عمليات الإنتاج.

المطلب الثالث: أهمية التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية

إن العديد من ذوي المصالح المعنيين بالمؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها يظهرون اهتماما متزايدا بمدى الأداء البيئي للمؤسسة، فعلى سبيل المثال يشمل المعنيين من داخل المؤسسة على العاملين الذين يتأثرون بالتلوث في بيئة العمل، بينما يشمل المعنيين من خارجها المجتمع المحلي الذي يتأثر بتلوث مواقع الأعمال، وجماعات النشاط البيئي، والدوائر القانونية، المساهمين، المستثمرين، والعملاء وغيرهم.

ولذلك تولدت أنواع عديدة من الضغوطات البيئية التي تختلف من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى داخل قطاعات الأعمال، هذه الضغوطات البيئية تدفع بالمنظمات للبحث عن طرق ذات أبعاد اقتصادي، وهناك العديد من المزايا منها نذكر منها ما يلي [1] :

—إيجاد أسواق ومستهلكين جدد، فقد لوحظ وجود اتصال واسع بين المستهلكين و الأداء البيئي حيث هناك ما يسمى بالمستهلكين الخضر وهذه التجربة وجدت لدعم عملية الحفاظ على البيئة.

—رفع معنويات العاملين تجاه مسؤولياتهم البيئية.

—تعزيز صورة المنظمة لدى الموردين، المستثمرين و الجهات الأخرى المتعاملة مع المؤسسة.

—رفع قدرة المنظمة على التنافس لأجل الحصول على حصة سوقية أعلى.

—منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية، اعتراف المؤسسات الصريح بان تطورها متعلق بالمصادر البيئية المؤثرة على نشاطها، حيث اكتشفت بان تحسين كفاءة استخدام الطاقة والماء والمواد الأولية الأخرى سيؤدي ليس فقط

[1] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة – نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000 ، دار المسيرة،2007، ص 129.

إلى تحسينات في البيئة كتخفيض استخدام الموارد وتقليل النفاية و الانبعاثات ، ولكن كذلك تخفيضات مالية رئيسية محتمله كنتيجة لتقليل كلفة المواد المشتراة وكلفة معالجة النفايات.

—كما أن السمعة والشهرة البيئية للمؤسسة تزيد من مكانتها وتطورها من بين المؤسسات العاملة معها كصدى لأدائها البيئي وهذا ما تم تأكيده خصوصا في عصرنا الراهن حيث تم اعتماد الأداء البيئي كأساس في التعامل التجاري العالمي.

المطلب الرابع: قياس وعرض الأداء البيئي في المؤسسة

إن إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إستراتيجية المؤسسة يتطلب ضرورة قيام هذه الأخيرة بتحمل مسؤولياتها البيئية والاجتماعية التي تفرضها ضغوط اقتصادية واجتماعية، وفي الحقيقة لا يوجد الاهتمام الكافي لإرساء أسس لقياس الأنشطة البيئية والاجتماعية، حيث يقوم التطبيق المحاسبي على افتراض أن المؤسسة غير مسؤولية بيئيا واجتماعيا حتى ولو كانت هذه المؤسسة مملوكة للدولة، ويتضح هذا من خلال العمليات المحاسبية في المؤسسات على اختلاف أنواعها والتي تهتم أساسا بقياس ربحية المؤسسة.

القياس المحاسبي للأداء البيئي:

إن الأهداف التي تقوم عليها الافتراضات المحاسبة التي تحكم الممارسات العملية لا تعكس الأنشطة ذات المضمون البيئي بالرغم من الاعتراف بمسؤولية المؤسسة المعاصرة بالقيام بهذه الأنشطة.

ولرغبة المؤسسات في إظهار مساهماتها البيئية لحاجة معينة، نشأت ضغوط على المحاسبين تطالبهم بعد تركيز اهتمامهم على الأداء المالي للمؤسسة فقط، بل يجب توسيع دائرة الاهتمام لتشمل أيضا على الأداء البيئي، ومع ظهور مفهوم الوحدة لمحاسبية اهتم الفكر المحاسبي بالمسؤولية البيئية وتزايد هذا الاهتمام بنمو حجم المؤسسات.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة انه لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس هذه الأنشطة، ويرجع ذلك لغياب أسس وقواعد لقياس التكاليف الناجمة عن الأضرار البيئية وهذا لأسباب التالية[1]:

- عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئية تلتزم بها المؤسسات مما يجعلها تتجنب نفقات لتخفيض الأضرار البيئية.
- صعوبة وضع مقاييس نقدية للأضرار البيئية بطريقة موضوعية.
- عدم وجود أسس مقبولة لتوزيع التكاليف الأضرار البيئية على المؤسسات.
- عدم رغبة العديد من المؤسسات في الإفصاح إداريا على التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناجمة عم عملياتها حتى ولو أمكن قياس وتوزيع هذه التكاليف بطريقة مقبولة.

رغم هذه الأسباب إلا أن هناك بعض المحاولات على مستوى الممارسة العملية وعلى مستوى الفكر المحاسبي لإيجاد نموذج محاسبي موحد واهما ما يلي:

1- نموذج قائمة العمليات الاقتصادية الاجتماعية: هي عبارة عن قائمة تلخص الأداء الاجتماعي للمؤسسة والهدف من إعداد هذه القائمة هو أن يتضمن النموذج الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي.

2- نموذج AAA: تم اقتراح هذا النموذج من طرف لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المؤسسات المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية، ويوصي هذا النموذج بتضمين القوائم المالية المنشورة ملاحظات هامشية عن جهود المؤسسة في حل المشاكل البيئية والإفصاح عنها.

خلاصة الفصل:

إن تبني المؤسسات لعنصر المسؤولية البيئية هو تلبية لحاجات ورغبات الإنسان كتخفيف الآثار البيئية الناتجة عن عملية الإنتاج وتخفيض الإنبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وذلك من خلال وضع

[1] محمد عباس البدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 112.

المؤسسة نظام إدارة بيئي يتكون من عملية تخطيط والذي بموجبه تبني المؤسسة أهدافها تجاه البيئة كذلك إعداد تقارير بيئية مع المراجعة الدورية التي من خلالها يتم تقييم عمل المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها البيئية.

إن عملية قياس وتقييم مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية يعد كذلك من أنجع الطرق في معرفة اتجاه المؤسسة من خلال استعمال مؤشرات توضح وتقيم للمؤسسة أعمالها تجاه البيئة والمجتمع.

تمهيد:

تسعى المؤسسات على اختلاف طيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهد غالى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئية (تلوث، استنزاف الموارد الطبيعية)، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي علاوة على الأداء الاقتصادي، وفي سبيل إدماج البعد البيئي في إستراتيجية المؤسسة عمدت الحكومات على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي يتلاءم نشاط المؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة والتي تقوم على ثلاث مبادئ أساسية (تحقيق نمو اقتصادي، عدالة اجتماعية وحماية بيئية)، في حين أصبحت المؤسسات تتوجه نحو مسؤولياتها البيئية بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اكتسابها شهرة خضراء تشكل لها عنصرا لإستراتيجية تنويع منتجاتها وزيادة أرباحها.

وسنحاول أن نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين إلى يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الإدارة البيئية.

المبحث الثاني: أثار التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإدارة البيئية

تتجه الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر للاهتمام بالاعتبارات البيئية في استراتيجيات أعمالها وخططها طويلة الأجل، وهذا التوجه يعد أساسا لبقائها في السوق وتنافسها مع نظرائها من المهتمين بالبيئة، وكذلك نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات ، لذلك يجب أن تتوافر على إدارة بيئية ذات مستوى متميز وفعال حيث تساعد في الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع السياسة البيئية للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية الإدارة البيئية

لقد مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بمجموعة من التغيرات الهامة، ففي فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تركزت الجهود لتطوير وإيجاد القوانين والتشريعات والهياكل التنظيمية من خلال السعي للحصول على التصاريح من مؤسسات مراقبة البيئة، مع ملاحظة أن استجابة المؤسسات للوصول إلى مطابقة القوانين والتشريعات البيئية

أولا: تعريف الإدارة البيئية

هناك عدة تعاريف للإدارة البيئية نذكر منها ما يلي:

– عرف العالم « Grolosca » الإدارة البيئية على أنها" :الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان، وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، ويكمن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون التغيير في النظام الطبيعي"[1].

[1] نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص 122.

وعرفها « William.R.Mangum » على أنها " :الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية، إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"[1].

– أما منظمة ISO فقد عرفت الإدارة البيئية على أنها "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"[2].

– وعرفت الأمم المتحدة الإدارة البيئية على أنها "وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع ، على أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية، بدءا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج لنهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، وتقوم أيضا على تنفيذ كفء للإجراءات الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار جانب التكاليف والأثر الضريبي لهذه الإجراءات أيضا إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولا بد من توضيح الأدوات والطرائق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد"[3].

وعليه فالإدارة البيئية هي إدارة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية وتعمل في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة مما يؤدي إلى زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة والجهات الخارجية من أجل دمج الاعتبارات البيئية الملائمة في العمليات الصناعية، ومعالجة مشاكل حماية البيئة وسلامة العاملين على نحو أفضل للوصول بالمؤسسة إلى ما يعرف بتحقيق الكفاءة البيئية.

[1] رعد حسن الصرن، ص 183 .

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص 122.

[3] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، 28.

ثانيا: دوافع تبني الإدارة البيئية في المؤسسة

إن تبني الإدارة البيئية في المؤسسة أصبح من المرتكزات الأساسية في عصرنا هذا، فقد صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا ومن المتطلبات لهذا نجد في شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية OMC أنه يجب على المؤسسات أن تدمج هذه الإدارة في منظومتها طواعية لكن الأصل فيها الإجبار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

1- أسباب التبني الطوعي للإدارة البيئية:

إن طوعية تبني الإدارة البيئية في المؤسسة تتعلق بالدرجة الأولى والأساسية تتحدد بمقدار الأرباح التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة في ظل دمجها للإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، من تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية، تحقيق وفرة مالية ومزايا تسويقية ...مما يزيد من قدرتها التنافسية، بالإضافة إلى منافع أخرى منها[1]:

-حماية الأنظمة البيئية واستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة...الخ.

-تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاث والإصدارات الإشعاعية، فيؤدي ذلك إلى تحسين صحة الإنسان في العمل والمجتمع.

-الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة.

-التضامن والتعاون مع السلطات العمومية في حل المشاكل البيئية.

-زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها.

-تحسين الأداء في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على الأداء الصناعي البيئي، وتدريبهم واثبات دورهم الكبير في حماية البيئة.

[1] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة، ورقلة، 08 مارس2005 ، ص 139.

-للإدارة البيئية أثر عميق في تحسين صورة الشركات بيئيا، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم.

-خلق الشعور لدى المؤسسات بضرورة إشراك المجتمع والسلطات المحلية الحكومية في النشاطات البيئية التي تتبناها المؤسسات مما يزيد من وعي المجتمع بالبيئة والحفاظ عليها.

2- الضغوط الخارجية لتبني الإدارة البيئية:

لقد أصبح تبني الإدارة البيئية مطلبا أساسيا للعديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة كالجماعات الضاغطة، المستهلكين والموردين، المساهمين والمقرضين، الهيئات الحكومية وجماعات الضغط البيئي، وفي ما يلي شرح موجز لهذه المتطلبات:

- المتطلبات الحكومية: تضع الحكومة تشريعات بيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما ورعاية للاعتبارات البيئية، وإذ لم تلتزم فإنها ستتعرض للمساءلة القانونية، ولأن التشريع لا يمثل السبيل لأنجح، فقد اهتمت الدول المتقدمة ب ISO 14000 كبديل بسبب الدور الذي يلعبه عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة[1].

- المستهلكون: يشار إلى أن الوعي البيئي يتنامى في الأوساط الاجتماعية بمرور الزمن، وينسحب ذلك المنطق إلى شريحة المستهلكين، إذ أضحت البيئة أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على دوافعهم الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم وتفضيلاتهم لنمط معين من السلع دون غيرها، وتعد المنتجات التي لا تسبب أضرارا بيئية من السلع التي شهدت إقبال المستهلكين على شرائها والمنتجين لإنتاجها تلبية لرغبات المستهلكين، حيث تعددت المسميات التي تطلق على هذا النمط من المنتجات نحو المنتجات الخضراء أو المنتجات الصديقة البيئة.

[1] محمد عبد الوهاب الغزاوي.أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ISO 1400 –ISO 12000، دار وائل للنشر، عمان، 2002،ص 197.

- **المساهمون والمستثمرون والمقرضون:** تواجه المؤسسات ضغوطات متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين والمقرضين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي والأداء المالي لها، وتتأتى حاجة هذه الفئات إلى مثل هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تضاؤل الأرباح. كما أن تطبيق هذا النظام يبث الطمأنينة في نفوس المساهمين بشأن مقدرة المؤسسة على المنافسة محليا ودوليا، فضلا عن أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ويبعد المؤسسة عن مسؤولية عدم تطبيق التشريعات البيئية.

–المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم فالعملاء والمستهلكون وحملة الأسهم صاروا يطالبون بكثرة أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة والمطروحة في الأسواق صديقة للبيئة، وقد أصبح في غاية الأهمية أن تظهر المؤسسات أن هذا التوجه هو منهجها الإستراتيجي في مختلف استثماراتها وكذلك عملياتها اليومية، فغالبا ما تقوم المؤسسات بتشجيع المورد على تحقيق أداء بيئي محسن، أو تقوم بإشراك في عملية التصميم، وقد تلزمه في بعض الأحيان بتبني المواصفة الخاصة بنظام الإدارة البيئيةISO 14000 رغم كونها في الأصل طوعية وبذلك أصبحت ضرورة الضغط على الموردين وسيلة لتحسين أدائهم البيئي وإثبات مسؤوليتهم تجاه البيئة[1].

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة البيئية

[1] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، مرجع سابق، ص ص 140-141.

تتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية في مجموعة عناصر سنحاول تلخيصها في الجدول الأتي:

الجدول رقم (2 – 1): متطلبات تطبيق الإدارة البيئية

المتطلبات	عناصر المتطلبات	وصف الملخص
السياسة البيئية	السياسة البيئية	بيان يعد ويصادق من قبل الإدارة العليا، ويعلن التزام المنظمة تجاه البيئة ويستخدم كإطار للتخطيط والتنفيذ.
التخطيط	الجوانب البيئية	تحديد العناصر البيئية للأنشطة والمنتجات والخدمات وتحديد العوامل المؤثرة بيئيا.
	الجوانب القانونية	الامتثال التام للقوانين والتعليمات البيئية ومستلزماتها
	الأهداف والغايات والبرامج البيئية	وضع الأهداف وغايات وبرامج تتناسب مع السياسة والجوانب البيئية.
التنفيذ والتشغيل	المصادر والأدوار، والمسؤوليات	ضمان توافر الموارد، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات
	التدريب التوعية، والتمكين	ضمان بأن العاملين يتم تدريبهم وتوعيتهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية.
	الاتصال	وضع أسس الاتصال الداخلي والخارجي لقضايا البيئة.
	التوثيق	حفظ وإدامة المعلومات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية.
	ضبط الوثائق	ضرورة السيطرة على الوثائق بنظام خاص.

	ضبط العمليات	التخطيط للعمليات وإدارتها وفقا لسياسة البيئية.
	الاستعداد للطوارئ	تحديد الطوارئ المحتملة وتطوير إجراءات الاستجابة.
المراقبة	المراقبة والقياس	مراقبة النشاطات البيئية وقياس أدائها.
	تقييم المطابقة	إجراءات موثق لتقييم المطابقة لضمان تنفيذ النشاط البيئي.
	الإجراء التصحيحي لعدم المطابقة	تحديد حالات عدم المطابقة والتحري عنها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها وضمان عدم تكرارها.
	السجلات	الاحتفاظ بسجلات توثق نشاطات الإدارة البيئية.
	التدقيق الداخلي	تدقيق دوري لضمان عمل نظام الإدارة البيئية.
مراجعة الإدارة	مراجعة الإدارة	مراجعة دورية للنظام مع التركيز على التحسين المستمر

المصدر: يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، الأردن، 2009، ص 406.

رابعا:مواصفة الجودة البيئية ISO 14000:

تعتبر هيئة المواصفات البريطانية أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئية، كامتداد لأنظمة إدارة الجودة حيث ظهرت عام 1992 كأول إصدار لمواصفة دولية لنظام إدارة البيئة.

و14000 ISO هي عبارة عن مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للتقييس ISO، وبمعنى أخر هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطور والتحسين في نظلم حماية البيئة مع عمل توازن لاحتياجات البيئة[1].

[1] نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص 132.

وفيما يلي بعض أنواع المواصفات:

- ISO 14001: المعرفة بنظام إدارة البيئة والتي توفر الإرشادات عن كيفية إدارة المظاهر البيئية.

- ISO 14004 : الخطوط العامة الموجهة لمبادئ الإدارة البيئية وأنظمتها والأساليب الداعمة لها.

- ISO 14011: تدقيق أنظمة الإدارة البيئية.

- ISO 14020: اللاصقات البيئية والإعلانات – المبادئ الأولية.

-ISO 14041 : تقييم دورة الحياة – الأهداف والمدى – التعاريف وتحليل الموجودات.

المطلب الثالث: التطبيق الفعال للإدارة البيئية

إن إقامة تنظيم مؤسسي مستقل يدار ذاتيا لإدارة البيئة في المؤسسات ا يعني تحقيق أهداف الإنتاج في صيغته العالمية الجديدة وهو ما يعرف بالإنتاج الأنظف، بهدف دفع الصناعة إلى تحسين كفاءتها وتوفير الإدارة الفعالة لبرامج تحديث العمليات الصناعية، ويمكن لهذه الإدارة في إطار تمتعها بوضع مميز في المؤسسة تقييم طبيعة مشكلات التلوث في المؤسسة وتنفيذ خطة تتماشى مع الظروف البيئية والاقتصادية السائدة.

أولا: الإنتاج الأنظف

نشأت تقنية الإنتاج الأنظف في الولايات المتحدة وعدد من دول أوربا في ثمانينيات القرن الماضي، وفعليا في وحدة الصناعة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومضمونها الأساسي هو إيجاد فرص للصناعة والمنتجين الرئيسيين لتحقيق مكاسب مالية من وراء التحسينات البيئية.

ويعد الإنتاج الأنظف طريقا عمليا لتطبيق التنمية المستدامة فهو خطوة وقائية متقدمة عن إدارة النفايات، ذاك أنه يعالج المشكلة من الأصل مسبباتها وليس أعراضها، فهو كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة "تطبيق

متواصل لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات من أجل تقليل المخاطر المتصلة بالإنسان والبيئة"[1].

بمعنى أنه إستراتيجية شاملة تدخل في الاعتبار عمليات الاستخراج والإنتاج ومواردها وتقنياتها وصيانتها وخدماتها بما فيها المواد والطاقة وخواصها وعناصرها واستخداماتها ونواتجها ومصيرها، إضافة إلى ذلك يعمل على تحقيق رغبات العملاء والزبائن والمجتمع المتزايدة لمنتجات وخدمات صديقة للبيئة، فهو بذلك إنتاج بكمية أكبر وأفضل باستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وإفراز أقل للنفايات والانبعاثات، وبالتالي يخفض إلى الحد الأدنى حدوث التأثيرات البيئية .

وفق هذه التعاريف فإن الإنتاج الأنظف يهتم بكل من العملية الإنتاجية بحد ذاتها كما يهتم من ناحية أخرى بالمنتجات، ففيما يتعلق بعمليات الإنتاج فهي تختص بالحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الخام السامة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما وكيفا،أما فيما يتعلق بالمنتجات فإن هدف الإنتاج الأنظف هو خفض التأثيرات على مدى دورة حياة المنتجات، أي منذ استخلاص المادة الخام إلى غاية تصريفه إلى آخر مستهلك.

إن تخفيض المخلفات عند اعتماد تقنيات الإنتاج الأنظف يكون تلقائيا لذلك تتحسن عملية استخدام الموارد ككل، مما يؤدي إلى[2]:

- زيادة الربحية والقدرة التنافسية للمؤسسة.
- رفع كفاءة الإنتاج والتقليل من الإنتاج المعيب، وزمن التوقف.
- تحسين خبرات العمل بالنسبة للإنتاج، الصيانة والنظافة

[1] كلود فوسلر،بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر، 2001، ص 84.

[2] سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2005 ، ص 228.

- رفع الروح المعنوية للعاملين بإشراكهم في تحقيق الأهداف البيئية للمؤسسة وزيادة انتمائهم لها.

ثانيا: تقييم دورة حياة المنتوج البيئي

إن دراسة دورة حياة المنتوج في الإطار البيئي تشمل استخرج المواد الخام ونقلها وتخزينها ثم عمليات التصنيع في الوحدات الإنتاجية واستخدام المنتجات ثم إعادة تدويرها أو التخلص منها بطرق آمنة بيئيا 57 ، فهي أداة تحليلية لتقدير قيم الآثار البيئية الناشئة عن عملية الإنتاج بدءا من استخراج المواد الأولية حتى ظهور المنتج أو المنتجات وما يصاحب ذلك من مخلفات 58 ، وفهم دورة حياة المنتوج يتطلب تحديد:

1- عمليات الإنتاج، الاستخراج، الاستخلاص، الزراعة والفصل...الضرورية لتوفير المواد الخام لوحدة التصنيع الرئيسية الأولى.

2- خطوات التصنيع اللازمة قبل أن يصبح المنتوج جاهزا للشحن.

3- عمليات الإنتاج والتوزيع الواقعة بين عمليات المؤسسة والمستخدم النهائي.

4- الوظيفة التي يؤديها المنتوج النهائي للمستهلك.

5- خيارات إعادة الاستخدام والتدوير والتصنيع الممكن دراستها عند انتهاء العمر الإنتاجي للمنتوج.

6-خيارات التخلص من النفايات النهائية.

الشكل رقم (2 – 1): دورة حياة المنتوج البيئي

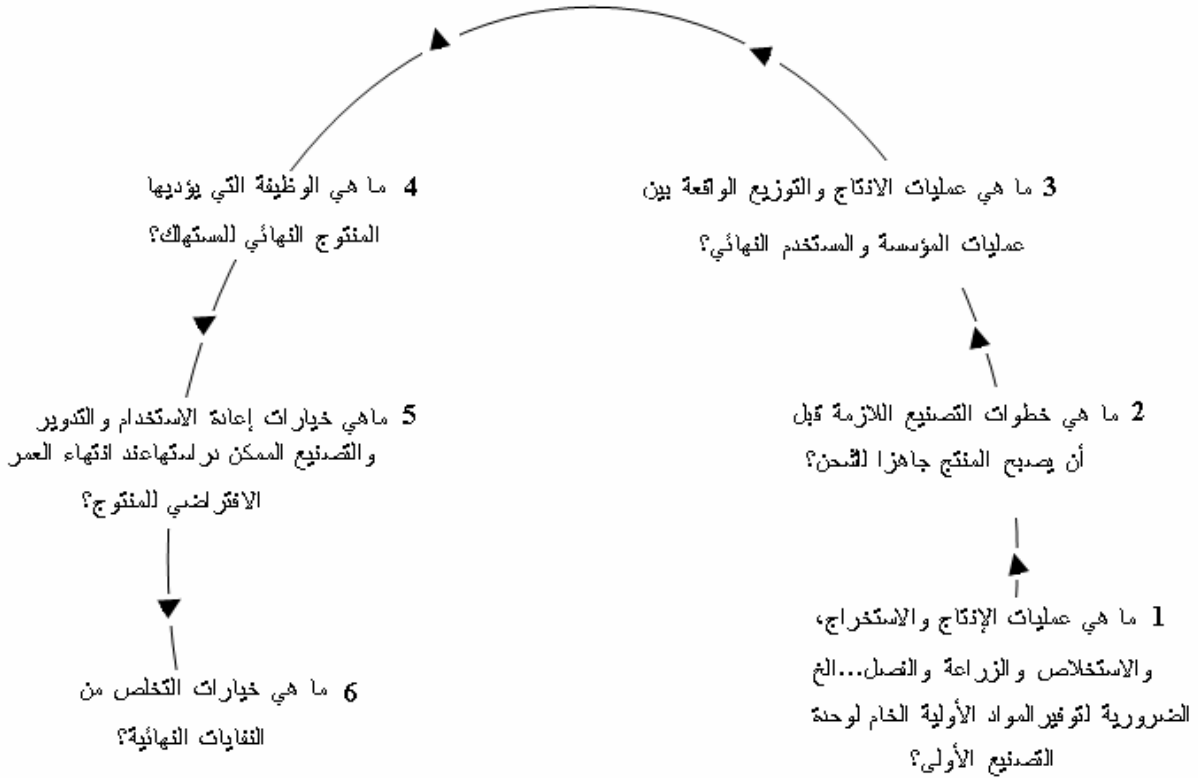

المصدر: كلود فوسلر،بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص 90.

ثالثا: العنونة البيئية وإدارة المخلفات

1- العنونة البيئية ECO-LABELS:

تعد من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الفئة السلعية بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة عن استهلاكهم للسلع ودفعهم إلى تغيير سلوكهم بما يساعد على تعديل التصميم الصناعي للسلعة ليصبح أكثر ملائمة للبيئة.

ويمكن استخدام علامة الإيكو « Ecolabels » في أغراض التسويق، والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج

المرتبطة بالبيئة، وهى بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئيًا، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة.

وتصدر العلامة البيئية عن طريق:

1-مؤسسة متخصصة للتوحيد القياسي والتي تضع معايير تمنح وفقها " شهادة العنونة البيئية."

2-قيام المنتج بنفسه بإعلان سلعته كسلعة بيئية من خلال قيامه بوضع العنوان البيئي.

3-معلومات خاصة بالسلعة تغطي الجوانب البيئية وتعطي المنتج الحق في استخدام العلامة البيئية[1].

2- إدارة المخلفات:

كما سبق وذكرنا أن العنونة البيئية هي طريقة لإعلام المستهلك أيا كان طبيعيا أو صناعيا أن هذا المنتوج يتمتع دون غيره بمزايا بيئية معينة، وانه قابل لإعادة التدوير أو الاسترجاع، لكن السؤال الذي يبقى مطروحا، ما هي الطرق المعتمدة لذلك؟ وقبل أن نجيب على هذا التساؤل يجدر بنا أن نوضح أنه لا يمكن الوصول إلى درجة معدومة من التلوث Zéro pollution إنما يمكن الوقاية منه أو علاجه، فالكثير من الدول الصناعية تقوم بمعالجة نفاياتها ومخلفاتها عن طريق ما يعرف ب" أسلوب تسلسل إدارة النفايات" المعتمد من قبل الأمم المتحدة ويتضمن قائمة من الخيارات الإدارية ترتب فيها الأولويات: تجنب توليد النفايات في المقام الأول، إعادة الاستعمال المباشر للنواتج، إعادة التدوير والحرق....، وبالتالي فالمؤسسة يجب أن تتفادى إنتاج النفايات أو التقليص منها ما أمكن، ثم محاولة معالجتها من أجل تثمينها أو التخلص منها نهائيا[2].

[1] موسى عبد الناصر، رحمان آمال، الإدارة البيئية واليات تفعيلها في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص 91.

[2] ميلود تومي، عديلة العلواني، تأثير النفايات الطبية على تكاليف المؤسسات الصحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006 ، ص 180.

المطلب الرابع: الفعالية البيئية في المؤسسة

قبل التطرق للفعالية البيئية نتطرق للسياسة البيئية في المؤسسة باعتبارها الصورة التي تبين مبادئ المؤسسة اتجاه البيئة، ويمكن تعريفها بأنها " بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية "[1]، وتعتمد المؤسسة هذه السياسة من اجل تأكيد:

- مدى ملائمة سلعها ومنتجاتها للطبيعة.
- مدى التزامها بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث.
- مدى الالتزام والتوافق مع القوانين والضوابط التشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة.
- توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية.
- التأكد من إعلان السياسة على الجمهور.

وتعد الساسة البيئية من أهم المتطلبات لتحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة وتعبر هذه الأخيرة عن مفهوم تسييري يدفع المؤسسات باستخراج المستوى الأمثل من الموارد والطاقة مع تخفيض الانبعاث، وتوصف الفعالية البيئية بربط المؤسسات بالتنمية الاقتصادية، ويمكن تطبيقها على كل نشاطات المؤسسة من إنتاج، تسويق، توزيع، وهي تعبر عن منطق تسييري يؤدي إلى إنتاج القيمة من خلال اقل استهلاك.

وتعرف الفعالية البيئية على أنها " مستوى الفعالية التي يتم عمده استخدام الموارد الإيكولوجي ة بهدف الاستجابة لاحتياجات البشرية".

ولضمان الفعالية البيئية في المؤسسة يجب العمل على النقاط التالية[2]:

1- إدخال التكاليف البيئية من اجل الحصول على سعر حقيقي أو صحيح.

[1] محمد عبد الوهاب الغزاوي، مرجع سابق، ص 199.

[2] BOUZIANE Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, E S G, paris 2003, p35

2- تطبيق الأدوات الاقتصادية التي تعتمد على قوانين السوق وهذا من خلال:

- تشجيعات اقتصادية بدل التشريعات.

- تأثير على قرارات المنتجين والمستهلكين.

3- إصلاح الضرائب الايكولوجية بفرض الضريبة على المواد المستخدمة.

4- اعتماد المقاربات الطوعية حيث يتم تحقيق الأهداف بأكثر فاعلية وتكون المؤسسة أمام ضبط بيئي ذاتي من اجل الحفاظ على البيئة.

5- السياق المستقر للتجارة والاستثمار وذلك بتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات.

أبعاد الفعالية البيئية:

إن تبني المؤسسة للفعالية البيئية يمكنها من الحصول على قيمة مضافة اكبر، ومن هم أبعادها ما يلي:

- تخفيض استخدام الموارد في المنتجات.

- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات الطاقوية المدخلة لإنتاج وحدة واحدة).

- تخفيض الانبعاثات السامة.

- تعظيم واسترجاع المواد المسترجعة.

- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

- تدعيم استدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتوج).

- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات.

المبحث الثاني: أثار التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية

تتجه الكثير من المؤسسات في الوقت الحاضر للاهتمام بالاعتبارا ت البيئية في إستراتيجية أعمالها وخططها طويلة الأجل، وهذا التوجه يعود أساسا لبقائها في السوق وتنافسينها مع نظائرها من المهتمين بالبيئية، وهذا ما أدى إلى ضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات حيث تساعد في الرقابة والتخطيط وتطوير الأداء البيئي بما يتلاءم مع أهداف المؤسسة.

المطلب الأول: تحقيق الكفاءة البيئية

تحقق الكفاءة البيئية من خلال أربعة عناصر ممثلة كالتالي[1]:

– **التركيز على خدمة العميل:** لان التركيز على الخدمات الواجب تقديمها لا على المنتجات الواجب توفيرها يجعل المؤسسات تنفتح على تقديم منتجات ذات قيمة عالية وطاقة بيئية اقل.

– **التركيز على لجودة:** حيث يرتبط أداء المؤسسة ونجاحها بالكيفية التي تلبي بها منتجات المؤسسة حاجات ورغبات الأفراد.

– **منح اعتبارات أكثر لحدود الطاقة البيئية:** بمعنى إجراء تحسينات متواصلة شرط إعطاء الاهتمام لدرجة الاستنزاف الطاقوي وللموارد الطبيعية.

– **تجديد منظور دورة الحياة:** إذ انه يعتمد على دارسة دورة حياة المنتوج من التقديم إلى التدهور.

[1] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، مرجع سابق، ص 85.

المطلب الثاني: تأثير الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة

تعمل المؤسسة على تقليل من الآثار السلبية إذن كل ما تخصصه هذه الأخيرة من موارد من أجل تقليل من تلوث وإدماج المسؤولية الاجتماعية البيئية، وتحسين سلوكها البيئي يتم إدراجه ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية وهذه التكاليف تزيد من مجموع إجمالي تكاليف المؤسسة، وبتالي سوف تأثر على الأداء البيئي وكذلك على الأداء المالي، ويتجسد تبني السلوك البيئي للمؤسسة في أنها تتحمل تكاليف بيئية ومنه ستؤثر على الأداء البيئي وبضرورة على الأداء المالي.

إن الأداء المالي هو الذي يعكس الأداء الكلي للمؤسسة، ولهذا فإن تحسين الأداء البيئي في المؤسسة سيلعب دورا هاما في تحسين الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تحقيق الكفاءة .ويكون باستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الفعالية بالوصول إلى نتائج المرغوبة، حيث أصبحت الأهداف البيئية ا ولاجتماعية تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها[1].

ويمكن الاستدلال ببعض التجارب:

-قام العالم « Paul de Bocker » بتعاون مع « l'Ademe » بإنجاز دراسة حول التكاليف وأرباح إنشاء نظام الإدارة البيئية وذلك بإجراء دراسة على أكثر من 100 مؤسسة مختلف الأحجام في فترة 1998-1999 وقد أظهرت الدراسة أن إنشاء نظام إدارة البيئة في عمل خطة مالية صارمة، يعطي أرباحا مباشرة هذه النتيجة مثبتة بتجربة ميدانية، ومنه يمكن القول على أن إنشاء نظام الإدارة البيئية هي صفقة جيدة، ولمؤسسة التي لا تلتزم اتجاه البيئة لا تنظر بنظرة إستراتيجية للموضوع ولا تحاول النظر على المدى الطويل الذي ستجني من خلاله أرباح [2].

[1] عزيزة حملاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة والمالية، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2010-2011، ص 106.

[2] Chantal Jouanno,La gestion environnementale ,Dunod, paris,2008,p145 .

-كما قام البنك الدولي رد فعل سوق الأوراق المالية في الأرجنتين وتشيلي ا ولمكسيك وأثر الأداء البيئي عليها، وقد توصل إلى أن سعر السهم في هذه البلدان ارتفع بمعدل 02 % عندما تم الاعتراف بالأداء البيئي للمؤسسات المصدرة للأسهم ، وان ينخفض بمعدل 15 % استجابة لشكاوي المواطنين المتضررين من التلوث، وقد توصل البنك إلى أن الإعلان عن المعلومات الموثوقة بشأن الأداء البيئي يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أداء المؤسسات وفي تحقيق الأرباح وسمعتها[1].

المطلب الثالث: الإدارة البيئية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة

تعد القدرة التنافسية عاملا هاما في تحديد مدى استمرارية ونجاح المؤسسة، لذا تسعى المؤسسات لتعزيزها بالعمل على تهيئة ميزات تنافسية تتيح لها التميز والتفوق على المؤسسات المنافسة بإتباع استراتيجيات تنافسية يمكن أن تشمل مجالات متنوعة، وان التطبيق الناجح للإدارة البيئية في المؤسسة يمكن أن يؤدي دورا ايجابيا في تحسين قدرتها التنافسية في عدة مجالات من أبرزها:

1- رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف:

ترتبط التنافسية في الأسعار إلى حد كبير بالإنتاجية فكلما كانت أعلى وكانت تكاليفها اقل ستمكن من تحديد أسعار إما اقل من منافسيها بقبول هامش اقل من الربح، أي أسعار تنافسية تمكنها من أن تزيد من حجم مبيعاتها ومن حصتها السوقية، وان تختار أن تبيع بنفس سعر البيع لدى المنافسين وتحقق بذلك هامش ربح أعلى، وفي هذا المجال تساعد الإدارة البيئية المؤسسة على تخفيض تكاليفها وتساهم في زيادة الإنتاجية من خلال[2]:

- ترشيد استخدام الموارد وتقليل هدر الطاقة.

[1] سورية تليلي، الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة ليد غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 63.

[2] كلود فوسلر،بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص 44.

- تقليل نسبة المعيب من المنتجات.

- زيادة كفاءة أداء العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات.

- زيادة إنتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئيا.

- خفض النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض نفقات التخلص منها.

- انخفاض الأعباء المالية والجزاءات المفروضة بسبب التلوث نتيجة التقليل من الآثار البيئية، والذي يقود بدوره إلى تخفيض مصاريف التامين والتعويضات عن الأضرار البيئية.

2- تحقيق مزايا تسويقية:

إن تطبيق الإدارة البيئية يؤدي إلى دعم موقف المؤسسة في الأسواق العالمية، فمن خلال إعادة النظر في العملية الإنتاجية عن طريق القيام بعدد من التدابير كإنتاج سلع ذات مواصفات تتلاءم ومتطلبات البيئية للدول المستوردة، كالتغليف وشحن المنتجات وغيرها من التدابير الهادفة إلى جعل السلع ملائمة للسوق الدولي، ويكمن للمؤسسة الظفر بفرصة التميز تنافسا بين نظيراتها في هذا السوق، وفضلا عن هذا فان التسجيل في المواصفة ISO 14000 قد أضحت متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها التسويقية الجديدة وتعزز مكانتها في السوق.

3- تحسن الأداء الإداري:

إن تطبيق مدخل الإدارة البيئية يحقق جملة من المنافع تؤثر بشكل ايجابي في مجال تحسين أداء الوظائف الإدارية بالمؤسسة ومن ابرز مظاهر هذا التحسين ما يلي:

- الاستفادة من مراجعة الإدارة للأنظمة البيئية داخليا كآلية إدارة متميزة تسهم في تحسين المستمر لأداء المؤسسة.

- تحسين الإجراءات المتبعة والتوثيق وتقليل الهادر الإداري.

- زيادة رضا العاملين وزيادة وعيهم بأهمية الشأن البيئي.

- تشجيع التعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة في المؤسسة وتحسين الاتصالات الداخلية[1].

4- المواصفات المحققة من مواصفات الايزو 14000:

يعد اعتماد المؤسسة لمواصفات الايزو 14000 احتراما لقوانين المحافظة على البيئة وحرصها على الأخطار المحتملة، مما يجعل العملاء والمستهلكين أكثر ثقة بها، ويجعلها تملك ميزة ومستوى تنافسي أفضل.

وفيما يلي تبرز أهمية هذه المواصفات في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة:

- تزويد المؤسسة بلغة دولية مشتركة لأنها تأخذ الطابع العالمي في معايرها.

- تزويد المؤسسة بالأدوات اللازمة للتطوير والتحسين المستمر في مجال البيئة العالمية.

- زيادة قدرة لمؤسسة على تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج.

خلاصة الفصل:

نظرا لما يعرفه عالم الأعمال من حدة المنافسة، أصبح لزاما على المؤسسات أن تجد ركنا تحتمي به من عواصف التغيير التي تميز السوق العالمي، فالتزام المؤسسات المعاصرة بقبول بعض الأنشطة ذات المضمون البيئي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث أدركت المؤسسات في السنوات الأخيرة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك ليست مستدامة وعليها إذا كانت ترغب بالبقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية أن تضمن بشكل تدريجي

[1] نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، مرجع سابق، ص ص 143-144.

ومتواصل في استراتيجياتها ومخططاتها بعيدة المدى على الاعتبارات البيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق والتي فرضت ظروف تنافسية جديدة.

تمهيد:

يعتبر البعض أن بقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط بالوقاية من التلوث من المصدر، حيث تعمل على دراسة الوضعية البيئية للمؤسسة حاليا، وتحول اهتمام المؤسسة إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، تجعل منها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير، هذه التحولات أو التطورات التكنولوجية تدعى بالتحول إلى الكفاءة البيئية،

ونظرا لما يعرفه عالم الأعمال من حدة في المنافسة، أصبح لزاما على كل المؤسسات أن تجد لنفسها، ملاذا وركنا ركينا تحتمي بها من مهبات عواصف التغير الذي تميز السوق العالمي في عصرنا الحالي، وهو ما يعرف بالتنافسية التي تمكن المؤسسات من الحفاظ على استمراريتي وحماية نفسها من الاندثار والزوال، والتي تعبر عن جملة الميزات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تحقيقها في غمار المنافسة الحالية.

وسنحاول أن نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين إلى يلي:

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات والتزاماتها البيئية.

المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر

المطلب الأول: خصائص البيئة في الجزائر

تعتبر الجزائر حاليا أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة 2381740 كلم^2 ،تقع في الجنوب الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط، وتتميز بتنوع الموارد والتضاريس المختلفة، ووفرة الموارد الطبيعية وتوزيعها الغير المتساوي على الإقليم، وكذلك الجزائر معنية هي الأخرى بالتهديدات البيئية، فمنذ أكثر من عشريتين من الزمن كان التهديد من انكماش مساحات الغابات واتساع مساحات الصحاري وتأثر التربة وتدهور المراعي، وأنواع الأحياء التي تختفي وكذا مصايد الأسماك المنهارة، أما قائمة التهديدات حاليا قد أصبحت أطول كثيرا وتشمل ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وانخفاض طبقات المياه الجوفية وارتفاع درجات الحرارة، وجفاف الآبار واستنفاذ الأوزون في الطبقات العليا من الغلاف الجوي وارتفاع مستوى البحار وموت الشعاب المرجانية... الخ.

المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر

سنتناول في هذا الإطار دور المؤسسات الرسمية وكذا المؤسسات غير الحكومية والإعلام في رسم السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

1- المؤسسات الرسمية:

فيما يخص الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة، فإنه قد عرف تشكيلات متنوعة مما جعله تابعا لعدة قطاعات (الري، الغابات، الفلاحة، البحث العلمي، التربية والثقافة)، وعدم الاستقرار أدى إلى عدم فعالية هذا القطاع قبل ظهور وزارة خاصة تتكفل بقطاع البيئة، ميما يجعل من الضروري الإبقاء على وزارة خاصة بقطاع البيئة لوحده دون جمعه بقطاعات أخرى مهما كانت مقترنة بالاهتمامات البيئية كقطاع السياحة مثلا أو قطاع الغابات أو الري أو الفلاحة والجدول التالي يبين المراحل المختلفة التي مر بها القطاع البيئي:

الجدول رقم (3 – 1): تطور المؤسسات البيئية في الجزائر

السنة	التسمية	الوصاية	الملاحظات
1974	المجلس الوطني للبيئة		هيئة مكنونة من عدة ميادين (الري، الغابات، تهيئة الساحل....)
1977	مديرية البيئة	وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة	تم إلغاء المديرية في شهر مارس 1981
1981	مديرية المحافظة على البيئة وترقيتها	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي	
1983	الوكالة الوطنية لحماية البيئة		
1984	تم إنشاء أربع مديريات مركزية تتكفل بالبيئة	وزارة الري والبيئة والغابات	
1994	المديرية العامة للبيئة.	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الزراعي	في ديسمبر 1994 تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة	وزارة الداخلية	
2000	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة		تم إنشاء وزارة خاصة بالبيئة
2002	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة		تعديل تسمية الوزارة.
2004	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة		تعديل تسمية الوزارة
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة		تعديل تسمية الوزارة
2012	وزارة تهيئة العمرانية والبيئة والمدينة		تعديل تسمية الوزارة
2015	وزارة الموارد المائية والبيئة		تعديل تسمية الوزارة

المصدر: القرار الوزاري المشترك الممضى في 07 جوان 2003 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 81 ، المؤرخ في 24 ديسمبر 2003 ، ص09.

إن استقلال قطاع البيئة بوزارة متخصصة كان بداية من عام 2000، وهنا يتضح أوجه الاختلاف بين مرحلة سابقة كان فيها القطاع تابعا لعدة وزارات، ويتغير كل مرة بين التحويل والإلغاء والإلحاق والحل مما أضفى

عليه صفة لا استقرار، وهذا ينم عن عدم الاهتمام به على عكس مرحلة ما بعد عام 2000، حيث تم إعطاء الأولوية لقضايا البيئة والقيام بعمل انسجام مؤسساتي يهدف مواجهة المشاكل البيئية، وجاء إنشاء وزارة لتهيئة الإقليم والبيئة والمزودة بمهام وصلاحيات أكثر تطابقا مع أهداف الإصلاحات الهيكلية، التي شرعت فيها الدولة وقد تمت هيكلة هذه الوزارة في مديريات مركزية كما يلي:

شكل رقم (3 – 1): الهيكل التنظيمي لإدارة وزارة الموارد المائية والبيئة

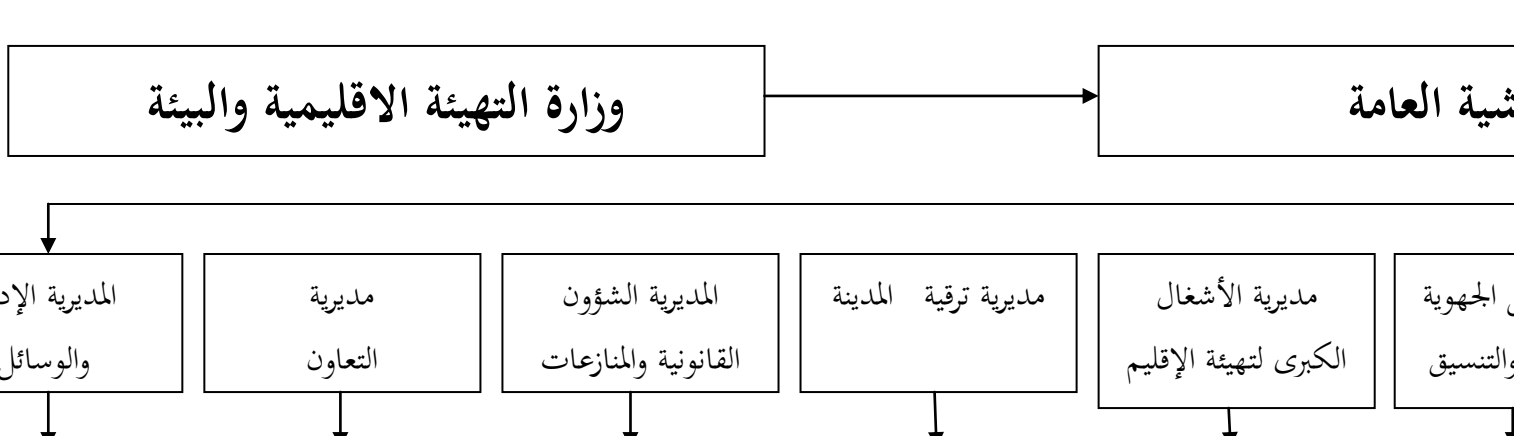

إضافة لما سبق يساعد الوزير المكلف بالبيئة مدير الدراسات، والمفتشية العامة والمجلس العلمي للبيئة، والمرصد الوطني للتكوين في البيئة،كما تم تأسيس امتداد عملي على المستوى المحلي والجهوي لهذه الدائرة

الإدارية(*)، وتم تشكيل هيئات وسيطة ذات الامتداد العلمي والتقني للإدارة إذ صممت في شكل وكالات للتنفيذ في خدمة العمل العمومي للبيئة، وحاليا توجد عشر (10) هيئات:

– المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة،المركز الوطني لتنمية الموارد البيئية،المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم،المحافظة الوطنية للساحل،الجزائرية للمياه،الديوان الوطني للتطهير،الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية،الوكالة الوطنية للنفايات، وهناك هيئات بصدد الإنشاء مثل:مجلس التنسيق الشاطئ ومندوبية الأخطار الكبرى،وكلها وكالات متخصصة لتدعيم دور الإدارة المركزية للبيئة.

2– دور المؤسسات غير الحكومية والإعلام في دعم المسؤولية البيئية في الجزائر:

أ – الجمعيات غير الحكومية:

عرف المشرع الجزائري الجمعيات على أنها " تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معينون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص "[1]

وعلى الرغم من أن حماية البيئة لم ترد صراحة في تعداد ميادين نشاط الجمعيات، إلا أن حماية البيئة يمكن أن تندرج في إطار العديد من الأنشطة التي عددها قانون الجمعيات، فالمشرع ترك المجال واسعا ميما يمكن الأفراد من إنشاء الجمعيات البيئية، وقد تكونت بالفعل عدة جمعيات ذات طابع بيئي ،فالجمعيات التي تهتم بالبيئة والإطار المعيشي بما في ذلك جمعيات الأحياء فإن عددها يصل إلى 16683 جمعية محلية، و32 جمعية على

[1] قانون رقم 90- 31، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990، المادة 02، ص 1438.

المستوى الوطني –حسب إحصائيات وزارة الداخلية لسنة 2007 –،وتهدف هذه الجمعيات للتعريف بمشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنب ملوثات البيئة، وإقامة ندوات ومؤتمرات علمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وتعمل على نشر الوعي نحو حماية البيئة من التلوث، وتقويم السلوكيات الضارة في هذا المجال، ولم يضع المشرع الجزائري نظاما خاصا بجمعيات الدفاع عن البيئة، فهي تخضع لأحكام قانون الجمعيات المشار إليه سابقا،كما تمثل هذه الجمعيات المعتمدة أمام القضاء وتمارس حقوق الطرف المدني للدفاع عن المصالح الجماعية للبيئة. كما تتمتع الجمعيات المعتمدة كذلك بالحق للجوء إلى القضاء الإداري للطعن في أعمال الإدارة أو قراررات التي تمثل انتهاكا للبيئة.

وتعمل الجمعيات المدافعة عن البيئة على إبراز مميزات البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان وتكوين الوعي لحماية البيئة لدى المواطنين، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة البشرية والحفاظ على الحياة الطبيعية وحماية النظم البيئية المختلفة البحرية والساحلية والصحراوية والجبلية والغابية وغيرها، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك بعقد الندوات أو إلقاء المحاضرات وإعداد الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالبيئة وبإجراء الحملات التطوعية

ب وسائل الإعلام:

يعتبر دور وسائل الإعلام جزء من السياسة العامة البيئية،فهي تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة وتشارك في تطوير السياسات العامة البيئية ومراقبتها ومراجعتها وتهيئ الجمهور لدعم تنفيذ السياسات البيئية ، ومن الاهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة ، رغم أن هذا الاهتمام يبقى مطروحا في الإعلام الجزائري على مستوى الصفحات المحلية والحصص العامة وعدم

تخصيص صفحات أو حصص خاصة به، ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ مجال الاهتمام في هذا الشأن ، تليه مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية[1].

المطلب الثالث: تشريعات حماية البيئة في الجزائر

قبل سنة 2001 لم تكن هناك وزارة خاصة تهتم يشوون البيئة فقد تناوب على تسير قطاع البيئة عدة للجان وكتابات دولة وزارات وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07-01-2001 تم إنشاء وزارة خاصة مكلفة لأول مرة بشؤون البيئة تحت اسم وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، وما بين سنة 2001 و 2012 استبدل اسمها عدة مرات فقد صيغت تحت اسم وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ثم أعيد اسمها من جديد إلى وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و أخير وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-326 تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة المدينة ، وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، وقد حددت مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-258 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1431 -الموافق 21 أكتوبر سنة 2010.

وفيما يلي أهم المراسيم التنفيذية والقوانين التي تنص على حماية البيئة:

1- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001[2] يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ومن بين مواد هذا القانون نذكر ما يلي:

- المادة 2: يرتكز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- ✓ الوقاية والتقلص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- ✓ تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.

[1] ناجي عبد النور،تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر ،مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار،عنابة، 2009، ص 148.

[2] قانون رقم 01-19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص09.

- ✓ تثمين النفايات بإعادة استعمالها، آو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة.

– **المادة 6**: يلتزم كل منتج للنفايات أو حائز لها باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن لاسيما من خلال:

- ✓ اعتماد واستعمال تقنيات أكثر نظافة واقل إنتاج للنفايات.
- ✓ الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات الغير قابلة لانحلال البيولوجي.

الامتناع عن استعمال المواد التي من شانها أن تشكل خطر على الإنسان، لاسيما عند صناعة منتوجات التغليف.

2– القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جوان 2003 [1]، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن بين مواد هذا القانون نذكر ما يلي:

– **المادة 1**: يحدد هذا القانون قواعد بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

– **المادة 2**: بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على الخصوص ما يلي:

- ✓ تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ✓ الوقاية منكل أشكال التلوث والأضرار الملحة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- ✓ تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

– **المادة 10**: تضمن الدولة حراسة مختلف مكونات البيئة.

– **المادة 18**: تخضع لأحكام هذا القانون المصانع والورشات ومقالع الحجارة والمناجم،وبصفة عامة المنشآت التي يستغلها شخص طبيعي آو معنوي، عمومي آو خاص، والتي قد تتسبب في أخطار على الصحة العمومية،

[1] قانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جوان 2003، المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 جوان 2003، ص06.

النظافة، الأمن، الفلاحة، الأنظمة البيئية،الموارد الطبيعية، المواقع والمعالم السياحية، أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار.

3- المرسوم التنفيذي رقم 06-11 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1424 الموافق 19 افريل 2006[1] يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، ومن بين مواد هذا المرسوم نذكر ما يلي:

- المادة 4: يجب أن تكون كل المنشآت التي تنتج المصبات الصناعية السائلة منجزة ومشيدة ومستغلة بطريقة لا تتجاوز فيها مصباتها الصناعية السائلة عند خروجها من المنشاة القيم القصوى المحددة في ملحق هذا المرسوم، كما يجب أن تزود بجهاز معالج ملائم يسمح بالحد من حجم التلوث المطروح.

- المادة6: بعنوان المراقبة والحراسة الذاتيتين، يجب على مستغلي المنشات التي تصب مصبات صناعية سائلة أن يمسكوا سجلا يدونون فيه تاريخ ونتائج التحاليل التي يقومون بها حسب الكيفيات المحددة بقرار من الوزير المكلف بالبيئة وعند الاقتضاء الوزير المكلف بالقطاع المعني.

المطل الرابع: إستراتجية الجزائر في تبني المسؤولية البيئية

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، وسيكون الهدف من هذه الإستراتيجية هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد والمستديم للموارد الطبيعية، وضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد كالصحة العامة، واتخاذ التدابير الحافزة لمعالجة المشاكل البيئية كالتخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة وتمويل حماية البيئة.

تعد الجزائر من الدول المهتمة بالمحيط والبيئة ومن أهم الدول التي تسعى من خلال سياستها إلى المحافظة على البيئة بالرغم من اعتمادها في اقتصادها على المحروقات، حيث تعتبر هذه السلعة من أكثر السلع الملوثة إذا لم يتم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في 19 افريل 2006، المتعلق بضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادر بتاريخ 23 افريل 2006، ص04.

التعامل معها بشكل ملائم ومسؤول، وتعد الجزائر من الدول الفاعلة في برنامج هيئة الأمم المتحدة لحماية البيئة وتعد أيضا من الدول التي لها اتفاقيات و مشاركات أورو متوسطية، عربية وعالمية في حماية البيئة.

أما فيما يخص مشاركاتها نذكر على سبيل المثال:

على المستوى العربي: المشاركة في مجلس وزراء البيئة العرب وشغلت الجزائر منصب رئاسة منطقة المغرب العربي.

على المستوى الإفريقي: شاركت في الاجتماعات الإفريقية المنعقدة كمؤتمر مابوتو بالمزمبيق سنة 1998 م والذي كان حول التسيير المدمج و المستديم للمناطق الساحلية،

على المستوى الدولي: و يمكن تقسيمها إلى:

أ –العلاقة مع الهيئات الدولية:

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنبثق من هيئة الأمم المتحدة وهي عبارة عن هيئة تسيير النشاط البيئي في العالم.

– مؤتمر الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، حيث تعتبر الجزائر عضو دائم وتلعب دورها بشكل فعال وهذا يرجع لحضورها المنتظم والفعال.

ب –العلاقة مع الاتفاقيات الدولية:

– المشاركة في مؤتمر" كيوتو "باليابان في ديسمبر 1997.

– المشاركة في مؤتمر الأطراف للاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات والتزاماتها البيئية

يتفق المختصون على إن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة، فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسئول اتجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها وهذا للدور الرائد التي تؤديه في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة

وهناك عدة عوامل آدت إلى توسع وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر من بينها ما يلي:

- التعديل الحاصل على مستوى الاقتصادي شجع تكوين هذا الصنف من المؤسسات.
- تغيير نظرة المؤسسات الكبرى اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تتميز بالاحتقار
- استفادة المؤسسات الكبيرة من وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إمدادها بالمواد الخام، إعداد اليد العاملة وتأهيلها.
- أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأقوى للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية أمام انتشار أثار العولمة الاقتصادية.

وإذا كانت المبادرات اليوم ذات الصلة بالمسؤولية البيئية لها تأثير سلبي إذا ما تم تنفيذها على المؤسسات الصغيرة المتوسطة، لأنها تؤدي إلى زيادة التكاليف، وبالتالي ستواجه صعوبات في المنافسة، لأنها تتميز بـ:

- عدم وجود إدارة المخاطر؛
- ضعف الهياكل التنظيمية والموارد المحدودة وضعف القدرات المالية؛
- العمل باستراتيجيات قصيرة المدى.

إن هذا يصعب على المؤسسات أن يكون لها دور فعال في محيطها وهذا ما يجعلها تخضع لتأثيرات المحيط القوية دون التمكن من استغلال أفضليتها، فغالبا ما يرتكز اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القضايا الداخلية وتتصدى لمفهوم المسؤولية البيئية بصورة غير مباشرة من خلال الجهود الذي تبذلها لتحسين بيئة العمل وتكوين ثقافة المؤسسة.

فبلوغ أهداف المسؤولية البيئة لا يمكن إدراكها إلا بالمشاركة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواصلة التنمية للأجيال القادمة، ويعتقد الكثير أن انتهاج المسؤولية البيئية في ظل الصعوبات الاقتصادية لا يعتبر خيارا من الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانه غير مفروض عليها، غير أن انتهاجها من قبل المؤسسات يمنح لها جملة من الامتيازات، بشرط أن تستطيع المؤسسة الاستفادة من الفرص واستغلالها، فانتهاج المسؤولية البيئية هو احد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بإعادة استراتيجياتها على المدى الطويل، واحد الوسائل التي تحقق لها التميز عن غيرها، واحد عناصر الموقع الاستراتيجي على الأجلين المتوسط والقصير.

المطلب الثاني: الأداء البيئي للمؤسسات الكبرى

إن المؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسئول اتجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبب هذا الاختلاف يعود إلى عدة أسباب نذكر من بينها ما يلي:

- كون الاستثمارات البيئية (مثل تكنولوجيا إزالة التلوث، محطات التصفية تجهيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية.

- النظرة إلى الشركات الكبرى باعتبارها هي الرائدة في مجال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها نموذج يحتذى به ولأن تأثيرها على المحيط الطبيعي يكون أكثر وضوحا.

– كلما يزداد حجم الشركات تزداد الحاجة إلى الإجراءات الشكلية من اجل فصل وتوصيف المهام بهدف تحديد المسؤوليات، هذا الأمر يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات محددة من خلال نظم الوثائق التي يعتمد عليها هذا النظام.

المطلب الثالث: التزام المؤسسات الجزائرية لمسؤولياتها البيئية

في ظل التطورات والتغيرات الذي يشهدها محيط المؤسسة، فإن الحديث عن إدماج البعد البيئي في الوقت الحالي أصبح تمر ضروري، فالمؤسسات التي لا تحمل مخططاتها الأهداف البيئية تعتبر من المؤسسات الناقصة في نظر المجتمع والوسط الاقتصادي.

1– تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأسمال وازدياد اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصص وزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة إلى إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية (ANGEM،ANSEJ ....) خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

والجدول التالي يبين التطور الحاصل في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة على مستوى الجزائر وذلك بحسب الإحصائيات الآتية:

الجدول رقم (3 – 2): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	392013	455398	486 375	518318	566028	571643
المؤسسات العامة	626	591	560	582	578	596
الصناعات التقليدية	126887	169080	170528	171247	173519	177432
المجموع	**519526**	**625069**	**657436**	**690147**	**740125**	**749671**

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات

2- واقع البيئي في المجال الصناعي في الجزائر:

في إطار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عرفتها الجزائر والتي تتم في إطار غير منظم وبعيدا عن إطار يسمح بضبطها، قررت السلطات العمومية وضع مخطط عرف بالمخطط الوطني (2001-2010) من أجل البيئة والتنمية المستدامة وقد خصص له غلاف مالي قدره 940 مليون دولار أمريكي، ولكن قبل وضع المخطط تم إجراء تشخيص للوضع البيئي في الجزائر وقدمت السلطات تقريرا حول واقع ومستقبل البيئة، والذي تم اعتماده كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ومن بين نتائج التشخيص ما يلي:

- أدت عملية التصنيع غير المتحكم فيها إلى تلوث صناعي وحضري أدت إلى ظهور جملة من المشاكل والتي أثرت على الصحة العمومية من جراء الانبعاثات والتي تعتبر التهديد الأساسي لجودة الهواء.
- محدودية أماكن جمع النفايات ومعالجتها.
- ضعف الإطار القانوني والتشريعي وغياب الميكانزمات التي تسمح بتطبيقها.

3- إدماج البعد البيئي في المؤسسات الجزائرية:

تشمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات في الجزائر على ما يلي:

- القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات.
- التدقيق البيئي لحوالي 10 مؤسسات.
- مرافقة المؤسسات في وضع أنظمة الإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية.
- إبرام عقود للفعالية البيئية بين المؤسسات وحوالي 50 مؤسسة عامة وخاصة.
- تقديم الدعم للمؤسسة في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعدها في تحقيق الإنتاج النظيف بما في ذلك البعد البيئي.
- إنشاء منصب مندوب البيئة على مستوى 1000 مؤسسة عامة وخاصة.

3- المسؤولية البيئية لمؤسسة سوناطراك

تعتبر الجزائر واحدة من البلدان التي تواجه مشاكل بيئية مرتبطة بالصناعة النفطية، إلا أن الجزائر كانت واعية ومدركة لخطورة الصناعة النفطية، وظهر هذا الوعي خاصة منذ مشاركتها في مؤتمر ريو ديجانيرو سنة 1992، لذلك قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين الرامية لحماية البيئة والمحافظة عليها، وكان أهمها قانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جوان 2003 المتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تلعب مؤسسة سوناطراك دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني حيث تزود المجتمع بمجموعة من المنتجات البترولية ومشتقاتها، ومن الواضح أن هذه النشاطات تتضمن أثار بيئية واجتماعية يتطلب منها أخد الإجراءات اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه إختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة بمجموعة من المشاريع تهدف إلى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع.

فضلا عن دورها الاقتصادي والتجاري، تعتبر سوناطراك مؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين وعلى ترقية النشاطات العلمية والثقافية وا لرياضية .و تشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة وحفظ التراث الثقافي والتاريخي الوطنيين .

أ– المشاريع الهادفة للاهتمام بالبيئة والمجتمع من قبل سوناطراك:

– استحداث نظام إدارة الصحة والسلامة البيئية HSE:

من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة تم تصميمه لمراعات جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة والسلامة والبيئة .وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة .هذه الجهود جاءت لتحقيق التآزرية بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:

–المحافظة على حياة الإنسان وحماية البيئة.

–التنبؤ وتخفيض أخطار الحوادث؛

–تحسين أداء المجموعات تجاه الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن والمحيط؛

–المساهمة في التنمية المستدامة بإعتبار أن المحافظة على البيئة من أهداف التنمية المستدامة.

– سياسة المؤسسة في مجال الأمن و الصحة و البيئية

تتميز سياسية سوناطراك بالاعتماد على شعار أساسي لتحسين أدائها في هذا المجال وهو" لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة .وفيما يلي أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات الثلاثة:

- **الصحة** :تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.
- **الأمن:** تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات ، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.
- **البيئة:** الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاث الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه والأوحال، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير.

ب- التزامات سوناطراك في المجال البيئي

يتميز الالتزام الرسمي لمجمع سوناطراك بالحفاظ على البيئة و ذلك بالإعلان عن سياستها البيئة والتي تهدف إلى مطابقة أنشطتها مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال البيئة ؛ تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر البيئة ؛ إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء البيئي، تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ والأزمات؛ تعزيز وتعميم التكوين و التوعية في مجال البيئة وتنمية المعلومات والاتصالات البيئة.

4- سلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

طموح المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار هو البقاء على الصعيد الإقليمي رائد في مجال الحفر لذا وفرت كل الإمكانيات التي تمكنها من إرضاء حاجات الزبون الحالية والمستقبلية، كما تضمن الشركة لعملائها الكفاءة في الإنتاج، موظفين متخصصين ومدركين لأهمية الامتثال لمتطلبات العملاء كما تضمن السلامة الشخصية سلامة المحي وحماية البيئة وترتكز على:

-رفع المستوى التكنولوجي لآلات الحفر وصيانة الأنابيب، تطوير المهارات لازمة للحفر، التشاور والتشارك مع الموظفين في الأمور المتعلقة بالصحة والأمن في العمل.

لذا تلتزم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في الامتثال للوائح الحالية والمستقبلية المتعلقة بمخاطر من حيث الصحة والسلامة في العمل والجوانب البيئية والتنظيمية لجميع الشروط المطبقة، منع الضرر الشخصي والصحي، منع التلوث، تحسين المستمر في النوعية، الصحة، السلامة والبيئة، ضمان التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة. كما تحدد المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار الأهداف التي تعكس سياستها لتلبية احتياجات عملائها.

– محددات السلوك البيئي للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار:

في إطار حماية البيئة تعمل المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار جاهدة للحفاظ على البيئة نظرا للأضرار التي تخلفها إزاء مزاولة نشاطها . فهي تتأثر بجملة من العوامل التي تحدد سلوكها تجاه البيئة وتتمثل هذه العوامل في:

احترام القانون :تعد الجزائر من الدولة المهتمة بالبيئة والمحي، ونتيجة التدابير الردعية والمحفزة تستجيب المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار للقوانين والمراسي التنفذية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تسبق القانون.

احترام الزبائن: يعتبر احترام الزبائن أهم عنصر في المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار، وكذلك يمثل أكبر ضغط في المؤسسة فالتزامها اتجاه البيئة يعطي صورة جيدة عن المؤسسة.

خصائص شخصية المسير: إن رقي ومعتقدات وأخلاق المديرين والمسئولين في المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار، ساهمت بإدماج البعد البيئي نتيجة لوعيه بهذا الجانب.

عوامل موقفية: بالنسبة للعمر بدأت المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار نشاطها سنة 1981 أي أنها مسنة مقارنة بالمؤسسة الحديثة نشأة إلا أنه لم يمنع ذلك من إدماج البعد البيئي في المؤسسة، و فيما يخص نشاط الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في حفر الآبار فهو حساس اتجاه البيئة، وكذلك تلائم حجمها الكبير أي أن المؤسسة قادرة على جلب استثمارات بيئية وتكنولوجيا نظيفة نتيجة قدرتها المالية العالية.

وكذلك مراعاة أبعاد سياسية بالإضافة تسعى المؤسسة الوطنية لأشغال في الآبار إلى التحسين المستمر.

خلاصة الفصل:

بالنسبة للمؤسسات في الجزائر لم يعد هناك مجال للتأخير ذلك أن التغيرات الدولية الجديدة تفرض عليها الانضمام إلى ركب المسؤولية البيئية، فالمؤسسات تتعرض للضغط من المجتمع الدولي من أجل المساهمة في التنمية

المستدامة والحفاظ على البيئة، ذلك أن الجزائر تبنت واختار ت نهج الانفتاح على العالم، هذا الأخير يفرض أن تواكب المؤسسات الجزائرية لمواكب التطور، ومن اجل ذلك فهي مجبرة على إتباع مناهج إدارية حديثة وعلى التطبيق والالتزام بالمعايير الدولية في جميع المجالات، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية وان يكون لها دور في محاربة التلوث البيئي بجميع أنواعه، كل هذه الأمور خدمة للمجتمع حفاظا على البيئة.

الفهرس العام

الصفحة

الإهداء

الشكر

الفهرس العام..... ا

قائمة الأشكال..... ا

قائمة الجداول..... ا

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: المؤسسة ومسئولياتها البيئية

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مدخل لماهية البيئة في المؤسسة..... 03

المطلب الأول: ماهية المؤسسة 03

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول البيئة..... 08

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة..... 11

المطلب الرابع: إجراءات حماية البيئة في المؤسسة 13

المبحث الثاني: المسؤولية البيئية للمؤسسة..... 15

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية البيئية..... 15

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البيئية في المؤسسة..... 18

المطلب الثالث: أهمية التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية..... 19

المطلب الرابع: قياس وعرض الأداء البيئي في المؤسسة..... 20

خلاصة الفصل..... 22

الفصل الثاني: الإدارة البيئة وأثارها على المؤسسة

تمهيد..... 24

المبحث الأول: مفاهيم حول الإدارة البيئية..... 25

المطلب الأول: ماهية الإدارة البيئية..... 25

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة البيئية..... 30
المطلب الثالث: التطبيق الفعال للإدارة البيئية..... 32
المطلب الرابع: الفعالية البيئية في المؤسسة..... 37
المبحث الثاني: أثار التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية..... 39
المطلب الأول: تحقيق الكفاءة البيئية..... 39
المطلب الثاني: تأثير الأداء البيئي على الأداء المالي للمؤسسة..... 40
المطلب الثالث: الإدارة البيئية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة 41
خلاصة الفصل..... 44
الفصل الثالث: واقع المسؤولية البيئة في المؤسسات الجزائرية
تمهيد..... 46
المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر..... 47
المطلب الأول: خصائص البيئة في الجزائر..... 47
المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر..... 47
المطلب الثالث: تشريعات حماية البيئة في الجزائر..... 53
المطلب الرابع: إستراتجية الجزائر في تبني المسؤولية البيئية..... 55
المبحث الثاني: تطور المؤسسات والتزاماتها البيئية..... 57
المطلب الأول: المسؤولية البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 57
المطلب الثاني: الأداء البيئي للمؤسسات الكبرى..... 58
المطلب الثالث: التزام المؤسسات الجزائرية لمسؤولياتها البيئية..... 59
خلاصة الفصل..... 66
الخاتمة العامة..... 68
قائمة المراجع..... 72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(2 – 1)	دورة حياة المنتوج البيئي	35
(3 – 1)	الموارد المائية والبيئة وزارة لإدارة التنظيمي الهيكل	50

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2 – 1)	متطلبات تطبيق الإدارة البيئية	30
(3 – 1)	تطور المؤسسات البيئية في الجزائر	48
(3 – 2)	تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر	60

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001.

2- سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

3- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1993.

4- فتحي درار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.

5- كلود فوسلر،بيتر جيمس، ترجمة علا أحمد صلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر، 2001.

6- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

7- محمد صلاح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

8- محمد عباس البدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

9- محمد عبد الوهاب الغزاوي.أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ISO 1400 –ISO 12000، دار وائل للنشر، عمان، 2002.

10- ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دارا لمحمدية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998.

11- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة – نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000 ، دار المسيرة،2007.

12- ناجي عبد النور،تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر ،مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة، منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2009.

13- نجم عبود نجم ، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، كتاب، دار الورق للنشر والتوزيع، 2012 .

14- يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، الأردن، 2009.

المذكرات:

1- حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

2- سورية تليلي، الأداء البيئي وعلاقته بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة ليد غاز الجزائر وحدة ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

3- عزيزة حملاوي، أثر التكاليف البيئية على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة والمالية، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2010-2011.

الملتقيات:

1- محمد زيدان، محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة، ملتقى دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012.

2- نجوى عبد الصمد، طلال محمد مفضي بطاينة، الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة، ورقلة، 08 مارس 2005.

3- نصيرة قريش، جميلة مديوني: الإجراءات الاقتصادية القانونية لحماية البيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي مدية، قسم علوم التسيير، 6-7 جوان 2006.

المجلات:

1- المرسي سيد حجازي، تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، دراسة تحليلية،مجلة الملك سعود، المجلد الثامن، العدد 16، الرياض، 1996.

2- موسى عبد الناصر، رحمان آمال، الإدارة البيئية واليات تفعيلها في المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.

3- ميلود تومي، عديلة العلواني، تأثير النفايات الطبية على تكاليف المؤسسات الصحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006 .

القوانين:

1- القرار الوزاري المشترك الممضى في 07 جوان 2003، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 81 ، المؤرخ في 24 ديسمبر 2003.

2- المرسوم التنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في 19 افريل 2006، المتعلق بضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادر بتاريخ 23 افريل 2006.

3- قانون رقم 90- 31، المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990، المادة 02.

4- قانون رقم 01-19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

قانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جوان 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادر بتاريخ 20 جوان 2003.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

1- BOUZIANE Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, E S G, paris 2003

2- Chantal Jouanno , La gestion environnemental ,Dunod, paris,2008

3- James Aldrich , "pollution prévention, Financial impacts on business and industrie , mcgraw " Hill, usa, 1996

1- تقديم:

تسعى المؤسسات على اختلاف أحجامها وطبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، وأمام تنامي الاهتمام بالأمور البيئية حيث أصبحت من أهم القضايا على الصعيد الوطني والدولي نتيجة لزيادة شدة التلوث الناتج عن نشاط المؤسسات، حيث وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام واقع يحتم عليها تحمل مسؤولياتها البيئة اتجاه البيئة والمجتمع، لما تسببه من أضرار سلبية (التلوث، استنزاف الثروات الطبيعية...الخ).

فأصبحت هذه المؤسسات تخضع لضغوطات من قوانين وتشريعات بيئية ومنظمات مهنية، مما دفع العديد من المؤسسات إلى إدماج البعد البيئي ضمن سياساتها واستراتيجياتها لمواجهة التحمن الرفاهية الاقتصادية، وفي ظل هذه الوضعية برز مفهوم المسؤولية البيئية والتي تعني الالتزامات الملقات على عاتق المؤسسة باعتبارها جزء من المجتمع التي تزاول فيه نشاطها وبيئتها، فالمؤسسة يجب أن تتحمل الآثار السلبية لعمليات الإنتاج وتقليص الممارسات التي تكون لها اثأر سلبية مستقبلا على البيئة.

وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد والتوجه الجديد للمؤسسات نحو مسؤولياته ا البيئية، تبرز لنا معالم الإشكالية التالية:

ما مدى التزام المؤسسات الوطنية بمسؤولياتها البيئية حسب حجمها؟

وانطلاقا من هذا ولجعل الأمور أكثر وضوحا سنتطرق لطرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية البيئة؟ وفيما تتجل أهميتها؟
- هل هناك علاقة بين تبيني المسؤولية البيئية للمؤسسة وحجمها؟
- وما مدى إدماج المؤسسات الجزائرية البعد البيئي ضمن أنشطتها؟

وكإجابات مبدئية للأسئلة الموضوعة، وضعنا مجموعة من الفرضيات التالية:

- المسؤولية البيئية هي التزام المؤسسات بإدماج البعد البيئي، وتعتبر مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة.

- إن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة.

- إن المؤسسات الجزائرية تهتم بالأمور البيئية وتلتزم بمسؤولياتها البيئة.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في:

- كون الموضوع يتسم بالحداثة النسبية في التطبيق؛

- الأهمية البالغة لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة؛

- الحفاظ على البيئة ووجوب حمايتها من مختلف مخاطر التلوث؛

- إبراز أهمية تبني السلوك البيئي للمؤسسة والمزايا الناجمة عن ذلك.

3- أهداف الدراسة:

- إبراز دور المؤسسة في تقليل المخاطر الناجمة عن التلوث؛

- تغيير النظرة السلبية للمؤسسات التي لا تلتزم بالسلوك البيئي باعتباره غير مؤثر على سمعتها؛

- تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات والتزاماتها البيئية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع؛

- تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات موضوع حماية البيئة وطرق تسيرها في المؤسسات؛

- عدم اهتمام معظم المؤسسات بالمشاكل البيئية التي تتسبب فيها، وعدم محاولتها لإيجاد الطرق الملائمة لمعالجتها؛

5- منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل المعطيات المتوفرة عن الموضوع محل الدراسة.

6- صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها:

- لحداثة هذا الموضوع لم تكن هناك مراجع كثيرة تساعد على إتمام هذا البحث،

- صعوبة وجود مؤسسات تتبنى المسئولية البيئة على مستوى الولاية من اجل التربص.

7- الدراسات السابقة:

- رسالة ماجستير بعنوان: السياسة البيئية ودورها في التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004، حيث اقتصرت الدراسة على السياسيات البينية في الجزائر والدور التي تلعبه هذه السياسات في تحقيق التنمية المستدامة.

- رسالة دكتوراه بعنوان: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، حيث تم التطرق إلى مختلف القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومختلف الثغرات الموجودة به.

- رسالة ماجستير بعنوان: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم التطرق إلى الدور الذي تلهبه المسؤولية البيئية والاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة مؤسسة سوناطراك.

8- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول المؤسسة ومسؤوليتها البيئية وتم دراسة ذلك من خلال مبحثين يستعرض الأول مدخل لماهية البيئة والمؤسسة من خلال إعطاء مفاهيم حول البيئية والمؤسسة،

أما المبحث الثاني المسؤولية البيئية للمؤسسة من خلال التعرف على أهميتها والاستراتجيات البيئية التي تنتهجها المؤسسة.

أما الفصل الثاني يتناول الإدارة البيئية وأثارها على المؤسسة وتم تقسيمه إلي مبحثين الأول يستعرض مفاهيم حول الإدارة البيئية، أما المبحث الثاني يتناول أثار التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية.

أما الفصل الثالث يتناول واقع المسؤولية البيئية في المؤسسات الجزائرية، وتم تقسيمه إلى مبحثين الأول يتناول الوضع البيئي في الجزائر، أما المبحث الثاني يتناول تطور المؤسسات والتزاماتها البيئية.